جامعـــة قـاصـــدي مربـــــاح ورقـــلـــة
كليـــــة الحقوق والعلـوم السيـــاسية
قســـم العلـــــوم السيـــاسية

دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية
-بلدية توقرت انموذجا- الفترة الممتدة مابين(2015-2020)

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص (تنظيم سياسي وإداري)

* من إعداد الطالب:
بوحفـــص معـــاد

*إشراف الأستاذ:
الدكتور عبد المجيد رمضان

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ والرتبة	الصفة
أ.د. نور الدين حشود	رئيسا
أ.د. عبد المجيد رمضان	مشرفا ومقررا
أ.د. مسلم بابا عربي	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

*** الاهـداء ***

إلى التي تعجز الكلمات عن شكرها وإلى التي تجف الأقلام في مدحها، إلى التي أفتخر بها وأعتز بها، إلى سندي في هذه الحياة

إلى من سهرت الليالي وضحت ولا تزال تضحي من أجل إسعادي وإلى التي أوصلتني إلى بر الأمان أمي الغالية حفظها الله

إلى الذي كان لي قدوة في الحياة، إلى الذي علمني حب العمل وفعل الخير إلى من ساندني في مشواري الدراسي وتعب علينا إلى أبي العزيز حفظه الله.

الى رفيقتي حياتي زوجتي الغالية وابنتي" سجى" حفظهم الله

ورعاهم الى كل رفقاء البيت الى اخواتي الأعزاء

الى الأصدقاء والزملاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في انجاز هذه المذكرة

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل.

شكـــر وتقـــدير

نحمد الله ونشكره على فضله و نعمه ،وعملا بسنة نبينا محمد

صلى الله عليه وسلم وتبعا لمديه فشكر الناس من

شكر الله تعالى.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لهذا أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الخالص الى:

الأستاذ : الدكتور رمضان عبد المجيد

على قبوله الإشراف على مذكرتي تخرجي لنيل شهادة الماستر

وعلى كل ما قدمه لي من عون وتوجيه وارشاد

والى كل أساتذتي في كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

وكل من مد لي يد العون من قريب او بعيد بالكثير او القليل.

المقـــــدمـــة

تعتبر المسألة التنموية رهان كل الشعوب والمجتمعات في العالم ، التي لا تقاس فقط بضرورة توفر الأموال أو العنصر البشري المؤهل – إداريا وتقنيا– وانما هي نسق من العلاقات المتداخلة اجتماعيا واقتصاديا، بيئيا، بشريا وثقافيا بهدف الرفع من المستوى المعيشي، لأي مجموعة بشرية إلى مستوى أرقى وفق إستراتيجية تشاركية، وهي بدون شك مقاربة تنموية فاعلة، فعملية التنمية تتطلب تكاملا وتنسيقا محكما بين جميع المجالات، القطاعات والمناطق، وفق هذا التناسق والترابط يمكن تحقيق تنمية محلية.

بالإضافة إلى أنه وفق موجة من التغيرات التي حدثت في العديد من الدول النامية، فإن الجزائر هي الأخرى قد بادرت في الأخذ ببعض الجهود التنموية على المستوى الوطني والمحلي، إلا أنها أفرزت بعض الإخفاقات والمشاكل، مما طرح النقاش مجددا حول إشكالية التنمية المحلية. وأرجعت النقاشات في معظمها هذا الإخفاق إلى الدور الكبير الذي مُنح للقطاع العام، لأن قرارات هذا الأخير تتعارض في كثير من الأحيان مع الاعتبارات الإنتاجية مما جعل مسار التنمية يواجه العديد من التحديات خاصة على المستوى المحلي، ما دفع إلى إعادة النظر في دور القطاع الخاص لدعم عملية التنمية المحلية في الدولة.

يمثل القطاع الخاص ركيزة هامة لتحقيق التنمية، فالتوجه السائد اليوم في الاقتصاديات الدولية إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية من خلال تشجيع وتوفير البيئة الداعمة لما له من أهمية في الشراكة لتحقيق التنمية في ظل موجة تحول الاقتصاديات الشاملة نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على أخذ أدوار لما يتميز به من القدرة على الابتكار والتجديد.

والجزائر على غرار بعض الدول النامية التي تبنت النهج الاشتراكي وشجعت القطاع العام بعد الاستقلال، كانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الخوف والحذر معتبرة إياه ناهبا للثروات ومقلصا لسيادة الدولة، لذلك لم تولي أي اهتمام أو عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع لاسيما ما تعلق بالجانب التشريعي، بل على العكس ظل القطاع العام يتمتع بمزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص، خصوصا وان هذا الأخير لم يتم إشراكه في مسار التنمية.

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين وتوجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق، عمدت الجزائر إلى تحرير اقتصادها والتوجه نحو إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية.

1- أهمية الدراسة :

موضوع إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية موضوع هام، وظهرت أهميته في توجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق، وقد أكد هذا التوجه على ضرورة تحرير الاقتصاد وإشراك القطاع الخاص في التنمية.

كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور القطاع الخاص في تدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مساهمته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور القطاع الخاص في تسيير الشأن العام إلى جانب القطاع العمومي والهيئات الرسمية للدولة.

2 – أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

– محاولة تقديم رؤية علمية حول واقع القطاع الخاص على المستوى المحلي (بلدية توقرت) ودوره في التنمية المحلية، والذي يشغل اهتمام العديد من الباحثين في مختلف التخصصات.

– البحث في واقع القطاع الخاص على المستوى المحلي (بلدية توقرت) من خلال معرفة خصائصه ومميزاته ومدى فعاليته في تحقيق أهدافه والآليات التي يعتمد عليها.

– محاولة دراسة وتقييم دور القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية.

3– مبررات اختيار الموضوع :

أساس اختيار الباحث للموضوع مبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي :

أ – مبررات موضوعية :

– أهمية التنمية المحلية في تحقيق وإرساء قواعد التنمية الشاملة والمتوازنة.

– الاهتمام والتشجيع الكبير لهذا القطاع والإصلاحات الكبيرة التي سُخّرت لتأهيله لقيادة التنمية المحلية.

ب – مبررات ذاتية نذكر منها:

– الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع والرغبة في التعمق وفهم الظاهرة المدروسة.

– التوسع في الاطلاع على المشكلات المتعددة التي عرفتها المنطقة محل الدراسة والتي نشأت عنها آفات اجتماعية واحتجاجات لم تكن في السابق، ومحاولة التماس واستشراف حلول لها، من خلال الاهتمام بموضوع إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية.

– الأهمية التي اكتسبها موضوع القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية وتبلور فكرة الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بالتنمية المحلية.

4- إشكالية البحث:

باعتبار أن القطاع الخاص يعد أحد المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، والذي سعت إليه الجزائر من خلال إشراك القطاع الخاص، وتبني إستراتيجية وطنية تهدف إلى ترقيته في مختلف مناطق الوطن بما فيها مناطق الجنوب وبلدية توقرت تحديدا، مع إعطاء اهتمام وعناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع والاستفادة من هذه الثروة والإمكانيات التي يقدمها. هذه المعطيات مجتمعة تدفعنا إلى طرح التساؤل المركزي للبحث كما يلي:

- **إلى أي مدى قد ساهم القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية في بلدية توقـــرت خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 ؟**
- **تساؤلات فرعية:** ووفق هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات تتمثل فيما يلي:
  - ما هو القطاع الخاص؟، وما هي التنمية المحلية؟.
  - ما هي حدود وأدوار القطاع الخاص في عملية تحقيق التنمية على المستوى الوطني والمحلي؟
  - ما هي الدرجة التي بلغها القطاع الخاص في التنمية المحلية ببلدية توقرت؟
  - ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ببلدية توقرت؟.

5 - الفرضيات:

- كلما كان القطاع الخاص شريكا فعالا، كلما ساهم في عملية تمويل التنمية على المستوى المحلي.
- حداثة القطاع الخاص ونقص الخبرة تؤثر على دوره في تفعيل التنمية المحلية.
- يساهم القطاع الخاص في بلدية توقرت مساهمة مقبولة في التنمية المحلية.

6- حدود الدراسة:

وتنقسم إلى حدود مكانية وإلى حدود زمانية:

- **الحدود المكانية:**

يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دور القطاع الخاص في الجزائر بشكل عام و دوره في بلدية توقرت بشكل خاص، بحيث يتم إبرازه كمتغير تابع لا بد منه لكل عملية تنموية.

•الحدود الزمنية:

الدراسة تهتم بتتبع برامج التنمية ومعرفة حقيقة دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية ببلدية توقرت، وتم تحديد الفترة الممتدة ما بين (2015– 2020 م) كمجال للدراسة ،وذلك للأسباب التالية:

1. توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالقطاع الخاص بعد انهيار أسعار البترول في السوق الدولية، واستعانة الحكومة بهذا القطاع قصد التقليل من نفقات الدولة في بعض المجالات.

2. ظهور بوادر انتعاش القطاع الخاص بتوقرت.

7- مناهج ومقتربات الدراسة:

في هذا الصدد اعتمدنا على بعض المناهج التي توضح لنا التقرب من موضوع دراستنا، وهذه المناهج هي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مجردا كما هو بل يتجاوزه، وذلك بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم الواقع على حقيقته وهذا يظهر جليا من خلال التطرق إلى واقع القطاع الخاص في بلدية توقرت، وما يعانيه من مشاكل في تحقيق التنمية المحلية.

- **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على جمع البيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة من بين عدد غير محدود من الحالات، وذلك بهدف الوصول إلى فهم الوضع الحالي للحالة المدروسة، وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله. وقد استخدمنا هذا المنهج لكونه يسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين التنمية المحلية والقطاع الخاص.

واعتمدت الدراسة أيضا على بعض الاقترابات كما هو موضح في التالي:

- **الاقتراب القانوني:** اعتمد لإظهار دور القوانين والتشريعات في تسهيل عمل القطاع الخاص بالمشاركة في التنمية المحلية.

- **الاقتراب المؤسسي:** من خلاله يتم فهم وشرح التأثير المتبادل بين الدولة ومنظمات القطاع الخاص، حيث أن هذه الترتيبات المؤسسية تؤثر في العلاقة بين فاعلي الدولة والقطاع الخاص، كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والقطاع الخاص.

- **الاقتراب النسقي:** يفيدنا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي ومدى استجابة النظام للمتطلبات الداخلية والخارجية.

8- أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

أ- المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف (الكتب – المجلات – رسائل علمية منشورة وغير منشورة –ندوات مكتوبة – جرائد – وثائق – مقالات.....الخ) وكذا الاستعانة ببعض المراجع الأجنبية (إنجليزية وفرنسية) وشبكة الانترنت وكل ماله علاقة بالموضوع قيد البحث.

ب- كل الوثائق التي تحصلنا عليها بشكل رسمي من المديريات والمفتشيات المتخصصة والتابعة لموضوع بحثنا.

ج- المقابلات الشخصية الرسمية وغير الرسمية لغرض تجميع البيانات والمعلومات التي تساعدنا على الحصول على توضيحات.

9 - صعوبات الدراســـة:

أثناء انجازنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات من أهمها:

- محدودية الكتب والدراسات التي تتناول موضوع القطاع الخاص والتنمية المحلية ببلدية توقرت، خاصة فيما يتعلق بتوضيح دور القطاع الخاص في التنمية المحلية على المستوى المحلي.
- حداثة الموضوع وصعوبة الإلمام بالمعلومات حوله.
- قلة الوقت لترجمة المراجع الأجنبية.

10- هيكل الدراسة ومحتواها:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وتغطية الفرضيات في مستوى التحليل، تم الاعتماد على خطة متكونة من فصلين:

الفصل الأول: يتعلق بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وينقسم إلى مبحثين:

- يتناول في المبحث الأول الإطار النظري للتنمية المحلية وذلك من خلال ثلاثة مطالب أيضا نتطرق فيها إلى ماهية التنمية المحلية من حيث النشأة والخصائص وأهم مقوماتها ونظريات ومراحل التنمية المحلية، بالإضافة إلى مجالات ونماذج التنمية المحلية.
- يهتم المبحث الثاني بدراسة القطاع الخاص كمقاربة مفاهيمية من خلال ثلاثة مطالب تتم فيها توضيح: مفهوم القطاع الخاص من حيث النشأة والخصائص، أهمية وأهداف القطاع الخاص، وأهم مؤشرات نمو القطاع الخاص.

ونتناول في **الفصل الثاني** أدوار وسبل القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية في بلدية توقرت من خلال ثلاثة مباحث:

- يتناول المبحث الأول نظرة عامة حول بلدية توقرت (الموقع الجغرافي، و إداريا سياسيا واقتصاديا وتنمويا).
- نتناول في المبحث الثاني الواقع التنموي في بلدية توقرت ودور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية.
- ويتطرق المبحث الثالث إلى تحديات ومعوقات وسبل تفعيل القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية ببلدية توقرت، ومحاولة إبراز دوره كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية في بلدية توقرت.

الفصـــــل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية**

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

أولا : نشأة التنمية المحلية

ثانيا: تعريف التنمية المحلية.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية

المطلب الثاني: نظريات ومراحل التنمية المحلية

أولا: نظريات التنمية المحلية

ثانيا: مراحل التنمية المحلية

المطلب الثالث: مجالات و نماذج التنمية المحلية

أولا: مجالات التنمية المحلية

ثانيا: نماذج التنمية المحلية

- **المبحث الثاني: ماهية القطاع الخاص**

المطلب الأول : مفهوم القطاع الخاص

أولا: نشأة القطاع الخاص

ثانيا: تعريف القطاع الخاص

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الخاص

أولا: أهمية القطاع الخاص

ثانيا: أهداف القطاع الخاص

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نمو القطاع الخاص

تمهيـــد :

بعد نيل العديد من الدول النامية استقلالها السياسي، انتهجت مبادارت إنمائية شاملة لأجل الرقي بمجتمعاتها. هذه المبادرات الإنمائية التي تبنتها الحكومات من أجل النهوض بأقطارها واخراجها من حالة التخلف إلى حالة الازدهار، تمخض عنها إعداد برامج وخطط من خلال استغلال جميع الإمكانيات المتاحة.

إلا أن هذا التطور لكي يكون اكثر نجاعة ينبغي الاشتراك مع القطاع الخاص الذي يتحدد أساسا بطبيعة الأشخاص واعتقاداتهم الفكرية والمهنية، فهو يعتمد على طاقات المجتمع المحلي للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية، والتي تعد اللبنة الأساسية لبسط التنمية المحلية الشاملة.

ومنه فإن هذا الفصل قسم على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية.

المبحث الثاني: ماهية القطاع الخاص.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية.

لقد بينت العديد من الدراسات العملية على ضرورة التركيز على محلية النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية وذلك باعتبارها الوسيلة الهامة لتخطي التخلف ونقل السلطة من المستوى المركزي إلى مستوى المجتمعات المحلية. ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية مع بيان أهم المبادئ التي يمكن أن تعتمد عليها الدول النامية، بالإضافة إلى تبين الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، واستعراض أهم مراحلها ونماذجها ونظرياتها، وهذا كله من أجل بناء مجتمع متماسك قوي يخدم المصلحة العامة، ويحقق تنمية شاملة حقيقية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية.

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق التنمية المحلية، فهي أساس تقدمها في هذا الصدد نتعرف على نشأة التنمية المحلية، مفهومها، أهم المبادئ التي ترتكز عليها، بالإضافة إلى الأهداف التي ترجو تحقيقها.

أولا – نشأة التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في سبعينيات القرن الماضي في الوسط الريفي على وجه الخصوص، كرد فعل على الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي كانت تواجه المناطق الفقيرة الناتجة عن التحولات الاقتصادية وتطور الأقطاب الصناعية والحضرية، حيث قامت مختلف الفواعل المحلية ومن داخل هذه المناطق على تقديم مفهوم جديد للتنمية المحلية قائم بصفة أساسية على النمو الاقتصادي والتهيئة المخططة. وكان أول ظهور فعلي لمفهوم التنمية المحلية في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة وضواحيها وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح.

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوضا فلم يحظى بالقبول والاحترام لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للأقاليم، ثم استقى هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبداية من النقاشات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول وكسب تدريجيا اعترافا من طرف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي الفرنسية التي أقرت في مخطط 1884–1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

كما أن عملية التنمية المحلية القائمة على الرؤية الفوقية من خلال اتخاذ القرارات بصفة تنازلية بداية من أعلى هرم السلطة دون أدنى استشارة للسكان المعنيين بصورة مباشرة بمشاريع، قد تمت مراجعتها سنوات الستينات والسبعينات، على هذا الأساس تعتبر مختلف الفواعل المحلية أن تنمية الإقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات وتطلعات السكان، وهذا ما يطلق عليه مصطلح التنمية من أسفل. [1]

ثانيا – تعريف التنمية المحلية:

في هذا الصدد لابد من التطرق أولا إلى تعريف مصطلح التنمية، فهذا المصطلح يشير إلى الانتقال المقصود من حال إلى آخر أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع. [2]

هناك تعاريف عديدة للتنمية المحلية نكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

فتعرف في اللغة الانجليزية إلى التغير الجذري للنظام القائم واستبداله بأخر أكثر كفاءة، وقدرة على تحقيق الأهداف المخططة. [3]

في حين تعرفها **هيئة الأمم المتحدة:** "أنها توحيد جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة المجتمع، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع". [4]

تعريف "**فاروق زكي**" للتنمية المحلية في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية:" أنها تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي، وجهود السلطات الحكومية لتحسين أحوال المجتمعات المحلية وتحقيق تكاملها في إطار حياة الأمن، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما:

– مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوي معيشتهم.

– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة، والمساعدة الذاتية، والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية ".[5]

---

[1]-Fabrice p; les tics dans le développement local de la réunion، France (outre Inner) : université de la réunion 2007. P 5.

[2] - سعد طه علام،"التنمية والدولة"، القاهرة: دار طيبة، 2004 ،ص10.

[3] - جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية"، عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009، ص23.

[4] - محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية: د راسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، ب س ن ، ص 13.

[5] - مصطفي الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها"، الإسكندرية: منشأ المعارف، 1987 ،ص49.

فهذا التعريف يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها، بالإضافة إلى أننا نستنتج أن المحرك الأساسي للتنمية يعتمد في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية، من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية. أي على مستوى المجتمع المحلي والذي نعني به الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعالة.[1]

كما أنها تعرف : " بانها حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذييتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية، البشرية والمادية لتحقيقالعدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي." [2]

ويعرفها البعض الآخر: "أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها، واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة." وهنا يتضح أنها أسلوب يتم من خلاله إحداث تغييرات في المحليات من أجل التوزيع العادل للعوائد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

كما يعتبرها محي الدين صابر: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي، والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، والإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عمليا واداريا." أي أنها تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية، أما أحمد رشيد يرى أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي:" تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم

[1] - محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، " تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2006،ص43.
[2] - منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003 ،ص23.

والإعداد، والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية." أي التنمية المحلية هي عملية مجتمعية ذات أبعاد متعددة. [1]

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في المجمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع". وتم تعريفها أيضا على أنها: "عملية مشتركة تتضمن تنظيم وتعبئة مختلف الوسائل، والموارد لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في مجال جغ ارفي ومؤسساتي وثقافي معين بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان هذا الإقليم. "[2]

ومن خلال كل هذه التعاريف حول التنمية المحلية سنحاول إعطاء **تعريف إجرائي** لها و المتمثل في:

هي عبارة عن عملية وأسلوب ونهج واستراتيجية تهدف إلى توحيد الجهود الشعبية والحكومية ضمن محيط أو إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، بهدف الارتقاء بالوحدات المحلية في جميع المجالات، كما أنها تعد حجر الزاوية الذي تحقق من خلاله التنمية الشاملة.

وعلى النحو التالي نستنتج خصائص التنمية المحلية نوجزها في نقاط والمتمثلة في:

- صياغة وتنفيذ البرامج التنموية المحلية التي تتلائم مع كل منطقة.
- الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها كل منطقة.
- تحسين علاقة المواطن المحلي بالحكومة وسد الفجوة بينهما بإشراكه في عملية تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج التنموية المحلية.
- تحسين الخدمات العمومية بتكريس الرقابة المباشرة والمستمرة للمواطن عليها.

بالإضافة إلى التكامل أي التكامل بين الريف والمدينة بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس صحيح، و بالتالي لابد أن تقوم إستراتيجية التنمية المحلية على أساس التكامل والتوازن بين

---

[1] – عبد الله خبابة ، لعجي سعاد، " التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج،14-15افريل 2008).

[2]– Guide De La Méthodologie De Palification Locale; Corninient " Labourer un Plan De Développement Local " réalisé par la DGAT/DLR Ministère De L'économie Et Du Développement Ouagadougou ; Mars,2000 ,p10

رأس المال البشري والمادي فهذه الإستراتيجية تتوقف على طبيعة الظروف من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار، وكذا نوع الحكم السائد بالإضافة إلى درجة الاستقرار السياسي..وغيرها [1]

وفي هذا الصدد نوجز أهم المبادئ المتعلقة بالتنمية المحلية في نقاط أساسية:

– المسؤولية الكاملة للسكان على المستوى المحلي في عملية اتخاذ القرار، وذلك عن طريق تنظيم إلية موحدة في التنمية على مستوى الوحدات المحلية، وكذا تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الاحتياجات الجماهيرية.[2]

– تنفيذ ومراقبة مختلف مراحل المشاريع التنموية من خلال مختلف القنوات.

– خلق أطر محلية للتشاور واتخاذ القرارات.

– إقامة نظام مالي جواري لدعم مشاريع التنمية المحلية.

– الأخذ برغبات وآمال المواطنين المحليين بعين الاعتبار من طرف الشركاء المحليين للتنمية.

ثالثا – أهداف التنمية المحلية: تسعى التنمية المحلية لتحقيق جملة من الأهداف خدمة للمجتمع المحلي نذكر أهمها:

– تمويل مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز جذب السكان.

– زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي في حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

– تسريع التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وانجازها.

– ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها، وتدعيم استقلاليتها.

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

---

[1] –أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص02.

[2] –طابع محمد سالمان، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا"،القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008 ،ص12.

– جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة المناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل. [1]

– عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

– تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

– تثمين الموارد البشرية والطبيعية، والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

– دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري، بتكاتف وتوحيد الجهود.

– التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات، وداخل الإقليم الواحد.

– ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

– إدخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحدية في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

– تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي. إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات واشراكهم في الأعمال المراد القيام بها. [2]

– تحسين ظروف حياة المواطنين من خلال تطوير مرافق الحياة الضرورية، وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

– استغلال تطبيق العدالة والقانون في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.

– محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.

---

[1] -خيضر خنفري،" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق "،(أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2011/2010)،ص28.

[2] - أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية" ، الأردن: دار وائل للنشر،2010، ص140.

– القضاء على البناء غير اللائق، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.

– التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة والعنف ..الخ، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة، والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات ...الخ. [1]

– استحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة حضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياساتها، و استراتيجياتها الترقوية والتنموية.

– تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية.

– تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم التي تواجههم ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه مختلف الصعوبات بأسلوب علمي وواقعي. [2]

المطلب الثاني: نظريات ومراحل التنمية المحلية :

هناك مجموعة من المفكرين والباحثين كل منهم قسم نظريات التنمية المحلية، ونماذجها حسب وجهة نظره والمدرسة التي ينتمي إليها، وفي هذا المطلب قدمنا أهم نظريات ونماذج التنمية المحلية.

أولا – نظريات التنمية المحلية :

إن إشكالية التنمية المحلية طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا حيث أن الواقع بين وجود تناقضات بين تنمية الدولة من جهة، وتنمية المناطق من جهة أخرى مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة:

1– نظرية أقطاب النمو: فهي تهدف إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف.

تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب، والذي يعرفه فرانسوا بيرو بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة.

[1] -أحمد شريفي ،" تجربة التنمية المحلية في الجزائر " (مقال منشور مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة عدد 40 ،2009)،ص07.
[2] - عمر شريفي ،" الإطار العام للجباية المحلية و دورها في دفع عجلة التنمية المحلية " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع و آفاق): معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج،14-15 افريل 2008).

2 – نظرية القاعدة الاقتصادية : والتي تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق المحلية، فهذا مستوى الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير. في هذا الصدد يقول كلود لكور: "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤذي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل نسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو" .[1]

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى:

– نشاطات قاعدية والتي تغطي القطاعات المصدرة التي تساهم في خلق مناصب شغل ، وجلب مداخيل من الخارج.

– نشاطات داخلية الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة .

وبالتالي التكامل بين هذه النشاطات يساهفي تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

3 – نظرية التنمية من تحت: والتي تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها ، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي مما طرح أفكارا جديدة، وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى.

4 – نظرية المقاطعة الصناعية: تقوم هذه النظرية على فكرة أنها تركز على مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منطقة واحدة، يعود عليها بالنفع مما يؤدي إلى الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة، تخفيض تكلفة النقل عند الشراء أو البيع، وتسهيل تحويل المعلومات بين المؤسسات.

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية يسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد، فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس، وزوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقارب، وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.[2]

5 – نظرية الوسط المحدد: والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المحدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا

[1] - خيضر خنفري ، المرجع السابق ، ص14.

[2]– Joseph Laugier Pierre Dufaud et Claude Lacour, Espace Régional Et Aménageant Du territoire Edition Dalloza, Paris ,1979 ,p29.

تحدث إلا في وجود إقليم فيه عناصر، وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات.

ثانيا – مراحل التنمية المحلية.

تمر العملية التنموية بعدة مراحل أساسية ونذكرها وهي كالاتي:

– محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، محاولة تغذية المشاريع بعضها ببعض. وتفضيلا لهذه الخطوات يمكن شرحها في المراحل التي تمر بها عملية التنمية المحلية كما يلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تهيئة المجتمع للمشروع وتشمل على :

– **المناقشة المنظمة مع الجماهير:** بحيث يقوم المشرف بمناقشة مشروعه التنموي مع أفراد المجتمع المحلي موضحا بذلك فائدته وأهدافه والدور المنوط بهم، وأن يتعرف على أرائهم حول المشروع، وعادة ما تتم هذه المناقشة سواء بالاتصال بجميع المواطنين أو الاقتصار على القادة المحليين للمجتمع .

– **كسب ثقة الأهالي** : يتحلى المشرف ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالإنجازات التي حققها للمجتمع، فهذا يؤدي لدعم الثقة بينه وبين الأهالي من جهة، وزيادة ثقتهم بأنفسهم من جهة أخرى.

– **التعرف على المجتمع:** أي ضرورة التعرف على الجوانب المكونة للمجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لتتمكن من التعرف على الأشخاص والجماعات التي يمكن أن تدعم الأهداف التنموية للمشروع، ونبذ الصراع والنزاع. [1]

– **تشكيل جهاز التنمية:** ويتم تكوين هذا الجهاز من بعض العاملين في المؤسسات الحكومية، والأهلية وقيادات المجتمع الشعبية، ذات التأثير والنفوذ والسمعة الطيبة، و بواسطة هذا الجهاز يمكن تحقيق أهداف التنمية.

– **التأكد من كفاءة الجهاز:** وذلك بقيام المشرف ببلورة مشروع هدفه اختيار الجهاز و مدى كفاءته، مع إشعار المواطنين وخلق التطلعات لدى المواطنين، كما أن هذه الخطوة متعلقة بنجاح المشرف في كسب ثقة المواطنين، وكذا نجاحه في تنفيذ المشروع الأول، لأن هذا النجاح من يؤدي إلى المشاركة الواسعة

[1]–Jean–Louis Guigou "Le développement Local : Espoirs Et Freins * In "Développement Local Et Décentralisation. Sous La Direction De Bernard Guanier. Ed. Economisa. Paris. 1986. 47

للمواطنين، فقد وجد الأخصائيون أن نجاح المشروع الأول يتوقف عليه استمرارية ونجاح برامج التنمية و مشاركة المواطنين فيها.

- **تقويم جهود التنمية المحلية:** و هذا يعني تقويم المشاريع التنموية من حيث تحقيقها الأهداف ومشاركة المواطنين فيها، وكذا الوقوف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بتنفيذها.

المرحلة الثانية: ويتم فيها التصميم المبدئي للخطة التنموية، وذلك عن طريق جمع البيانات الأساسية واقتراح الأهداف المبدئية للخطة بصورة واقعية تعبر عن حاجات المجتمع ، كما يتم في إطار هذه المرحلة أيضا تحديد أهداف الخطة التي ينبغي أن تشمل جانبين رئيسيين يتمثلان في : إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع ، وتغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التي يمكن أن تعيق العملية التنموية ، بالإضافة إلى تحقيق الحاجات التي يشكوا منها هذا المجتمع، كما يعتد هذا التصميم على مشاركة المواطنين ثم يتم عرضها على مجلس إدارة المشروع.

المرحلة الثالثة: بعد قيام جهاز التخطيط بدراسة أ راء المواطنين ومقترحاتهم، وأخذها في الحسبان في ضوء الموارد المتاحة وظروف المجتمع، يقوم هذا الجهاز بإعادة دراسة المشروعات وترتيبها في سلم الأولويات بعد المفاضلة فيما بينها من وجوه متعددة للتوصل إلى إعداد الخطة النهائية، وهذه المفاضلة بين المشروعات يتم تحديدها من حيث نوعيتها، وطبيعة الأماكن والأحياء التي تقام بها، وأخيرا عدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة منها.

المرحلة الرابعة: يتم فيها التنفيذ الفعلي لعملية التنمية المحلية حيث يعمل خلالها الأخصائي في التنمية على تحقيق[1]:

- استثارة الرغبة في سكان المجتمع لإحداث التغيير.
- إحداث التغيير المطلوب.
- تثبيت التغير واستمراره.
- كما يتم في هذه المرحلة توزيع المسؤوليات على المواطنين المحليين حسب الرغبة، والمهارة والاستعداد، فلا يجب أن يستبعد عامل إلى جماعة معينة، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة، كما يجب أن يراعي في توزيع المسؤوليات عدم التداخل والتضارب ومن الأفضل تدريب الأفراد على الأعمال قبل البدء في العمل.

[1] - عادل الهواري مختار ،"التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1993،ص64.

المرحلة الخامسة: تهدف هذه المرحلة التأكد من البرامج التي تم الاتفاق عليها في الخطة، والتعرف على اتجاهات سير العمل و معدلات أدائه، ولعملية المتابعة أهداف منها: توفير بعض المعلومات التي كانت غير متوفرة في البداية، مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات عليها، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية، ذلك أن المواطن العادي أكثر اتصالا بمجالات الخدمات عنه في مجال الإنتاج.

- ويمكن تصنيف المتابعة إلى نوعين: متابعة مالية ومتابعة نوعية، أما من حيث المستوى فيمكن تصنيفها إلى متابعة على مستوى كل المشروعات، ومتابعة على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع المحلي، أما عن فكرة المتابعة فمن الأفضل أن ترتبط بمرحلتين من مراحل التنفيذ هما: مرحلة الإنشاء ومرحلة التشغيل ، كما يجب أن تعتمد على دقة المعلومات والبيانات المقدمة وموضوعيتها، مع الإشارة فيها للصعوبات دون خوف حتى لا تتراكم السلبيات.

المرحلة السادسة: (مرحلة التقويم) فهي إدارة أو منهج علمي، ينصب على البرامج أكثر منه على الأهداف من اللحظة الأولى لتنفيذها و ذلك على فترات معينة ومتابعة من خلال التنفيذ وقد يكون التقويم يوميا أو شهريا أو كل 9 أشهر أوكل سنة، حسب طول فترة تنفيذ البرامج الموضوعة أيضا التقويم أثره في اكتشاف العناصر والخبرات الناجحة في العمل كما أنه يعين على إصلاح وتوجيه هذه العناصر في حالة ارتكاب أخطائها.[1]

- يستهدف الكشف عن حقيقة تأثير البرنامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء، إذن فبعد أن يتم تنفيذ المشروع يجب أن تتم عملية التقويم لإدراك فيما إذا حقق هذا المشروع أهدافه أم لا، والى أي مدى قد وصل إلى ذلك، ويتم التقويم بإحدى الطريقتين:

1/ مقارنة المجتمع الذي تمت فيه عملية التنمية بمجتمع ضابط أخر تتشابه فيه كل العوامل عدا متغير البرنامج وتتم المقارن بينهما، ثم تستخدم نتائج المقارنة في التقويم .

2/ يتم التقويم بمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرنامج، ومع قياس اتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم، ولكي يتم تقويم هذه المشروعات يمكن إتباع الخطوات التالية:

- تحديد أهداف المشروع.
- تحديد أهداف التقويم.
- تحديد مكان التقويم .

[1] - حمدي الحمادي، مترجم، بحوث تنمية المجتمع - المفاهيم والقضايا الإستراتيجية ،بيروت: الدار العربية للعلوم ،ص15.

- تحديد المناهج المستخدمة .
- جمع البيانات.
- تحليل البيانات واستخلاص النتائج. [1]

المطلب الثالث: مجالات ونماذج التنمية المحلية

إن مجالات التنمية المحلية ونماذجها تتعدد بتعدد المفكرين، وأبعادهم الفكرية وظروفهم البيئية المحيطة بهم وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى أهم المجالات والنماذج من خلال محاولة ذمجها واعطاء صورة واضحة عنها.

أولا – مجالات التنمية المحلية :

لا يمكن حصر مجالات التنمية وعليه سنركز على الجوانب الأساسية والرئيسية المهمة:

1 -التنمية الاقتصادية: وهي التنمية التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى:

- وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

2-التنمية الاجتماعية: هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، فهي ليست مجرد تقديم للخدمات وإنما تشتمل على جزأين أساسين هما:

- تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات، وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليهم (تعليم، صحة، سكن) فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد، وقد عرف كل من " لاري نيلسون NILSON "

[1] - سفيان ريميلاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"، الجزائر ، ص53.

و فارنررامسي VERNER RACAY" التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم "وهي تشتمل على العناصر التالية:

- التغيير البنائي:ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في ظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

- الدفعة القوية: من أجل خروج المجتمعات النامية من تخلفها لابد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من أجل إحقاق التقدم في أسرع وقت ممكن وتتحقق هذه الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع.

- الإستراتيجية الملائمة: يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة النمو الذاتي، ولكي يتم استخدام الوسائل استخداما صحيحا لابد أن تكون مزروعة وفقا لخطة جيدة الإعداد، كما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.[1]

3-التنمية السياسية: تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية،أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطور أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام ،كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل

[1] -أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق ، ص15/14.

باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين، ومن أبرز أهدافها:

- تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.
- ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تلخيص أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم).
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.
- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.
- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور.[1]

4 -التنمية البشرية:يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا ، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية،بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه.

وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس تمكن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستضل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993، إلا أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعلى نحو عادل أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها.

وعلى هذا الأساس فان التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين عبر تمكين الفئات

[1] - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، الإسكندرية، دار الجامعة، 2003، ص140-141.

المهمة وتوسيع خيرات المواطنين و إمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب معرفة وتمكين الإطار المؤسساتي والتنمية الإنسانية تعتبر استدامة للتنمية بالمعنى إلي يضمن عدالتها في كل أبعادها الوطنية بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق العالمية فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص بحفظ مصالح الأجيال الحالية واللاحقة الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة في التنمية من طرف المواطنين أو الأفراد ولن تكون هذه المشاركة فعالة إلا إذا قامت بتمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم في الدفاع عن حقوقهم. إن تمكين الموطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة للمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.[1]

5 -التنمية الإدارية: إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه، أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما،يهدف إلى إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية أو سياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة ،والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، والترقية وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم وإدارة الأفراد، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة، قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفأه ومنفذة وأي خلل يمس أحد المستويات هذه القدرات يشل حركة التنمية ويعيقها، وعليه فالتنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط له تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإشباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح المجال للتدريب لتنمية قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية، وتبقى التنمية من الناحية الإدارية تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا يستعمل فيها الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الإدارية تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة والفعالية للأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الايجابي الأمر الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة، والتنمية الإدارية الفعالة والفعلية مرهونة بوجود قيادة

[1] - سالم محمد خميس الخضوري، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص104.

إدارية فاعلة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما ينمي في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة، كما يقترن مفهوم التنمية الإدارية أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى درجة من التنمية الاقتصادية.[1]

ثانيا – نماذج التنمية المحلية :

من خلال الاطلاع على النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يلاحظ بأن هناك ثلاث نماذج رئيسية للتنمية المحلية وهي :

1 – النموذج التكاملي : يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى الوطني بحيث تشمل كل المناطق الجغرافية في الدولة ، بمعنى آخر النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين المحلي والوطني، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين جهود الحكومة المخططة ، والجهود المحلية المستشارة، كما يقود هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية، وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل: وازرة التخطيط في بعض الدول النامية.

ولنجاح هذا النموذج يجب توفر اتصال من خلال قنوات ثابتة، ومستقرة بين الهيئة المركزية والهيئة المحلية، من خلال لجان مشكلة في العديد من المستويات الإدارية، والتنظيمية المسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية، وهو النموذج الذي أخذت به معظم الدول النامية ومنها الجزائر.

2 – النموذج التكييفي : يتشابه هذا النموذج مع النموذج السابق ذكره في كون برنامج كل منهما ينبثق على المستوى المركزي، والاختلاف بينهما يتمثل في كون هذا النموذج يتم التركيز فيه على عمليات تنمية المجتمع المحلي من خلال الجهود الذاتية ، والاعتماد على التنظيمات المحلية كما يتطلب هذا النموذج كذلك استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم كونه قابل للتنفيذ في ظل أي تنظيم، ويمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذه بأي جهاز إداري قائم، ولجأت الكثير من الدول النامية بعد استقلالها إلى هذا النوع من النماذج مثل : غانا. نظرا لندرة العوامل المادية والفنية لهذه الدول ولكن سرعان ما تلجا إلى النموذج التكاملي، كونه قادرا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

[1] ـ سعد الدين عشماوي، الإدارة الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والآمنة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث،ط1 ،2000 ،ص185.

3 – نموذج المشروع: ويختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين كونه يطبق في منطقة جغرافية معينة لهذا له خصوصيته المتميزة.

ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا، أو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية، ويقصد بها المناطق المحلية، طبق هذا النموذج في مشروع الجزيرة في السودان.[1]

[1] – خميسي مقداد، "واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزاء خلال الفترة الممتدة 2008/1990 حالة ولاية البليدة "،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2009/2008) ص 17-18.

المبحث الثاني ماهية القطاع الخاص

يمتلك القطاع الخاص دورا بارزا في غالبية المجتمعات المحلية خاصة من ناحية تنمية اقتصادياتها المحلية، فهو شريك أساسي للقطاع العام ، ويعول عليه بشكل كبير في المجتمعات الرأسمالية ذات الإنعاش الاقتصادي، وعليه سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى: تحديد مفهوم القطاع الخاص، وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومدى أهميته لدى المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى إبراز مؤشرات قياس نموه.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص .

يمثل القطاع الخاص قسما من الاقتصاد العالمي تعود جذوره إلى الأنظمة الرأسمالية في دول العالم المتقدم، إلا أنه كنظام اقتصادي معتمد بعد ظهوره متأخرا نسبيا نتيجة ارتباطه بالظروف السياسية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا – نشأة القطاع الخاص:

لقد تأثر القطاع الخاص وتطور في البلدان النامية بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الأفكار العامة التي انتشرت في هذه البلدان وببروز توجهات كانت في غالب الأحيان تسيء إلى سمعته وتحد من توسعاته ومن دوره، حيث مر هذا القطاع بتطوارت عديدة غيرت من دوره في الحياة الاقتصادية وفي عملية التنمية الوطنية و المحلية، ويكون ذلك بناءا على ما تميز به الميدان الاجتماعي من تغيير الأنماط المعيشة والإيديولوجيات، وما يتميز به الميدان السياسي فيما يخص جانب الديمقراطية وحب الابتكار والتقدم، وكذلك ما يتميز به الميدان الاقتصادي المحلي من اهتمام بترقية القطاع الخاص وتطويره ويعود تهميش دور هذا القطاع الخاص في الماضي في البلدان النامية إلى مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها كالأتي[1]:

- قلة الموارد الذاتية لديه يجعله غير قادر على ولوج أي نشاطات إنتاجية، ذات متطلبات مالية وتقنية عالية ومكلفة.
- انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي.
- الحالة البدائية للقطاع الخاص.
- عدم دعم القيادة السياسية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل هذا القطاع.

[1] زينة طاهري، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص – دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي–(مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012) ، ص 69–70.

1- تعريف القطاع الخاص :

لقد اختلفت معظم الدراسات والبحوث العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص، وذلك لوجود مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص كالملكية الخاصة... وغيرها ، لذا فالتمييز بين هذه المصطلحات يعد أمرا ضروريا في الدراسات العلمية لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير.

من هنا ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المفكرين.

***تعريف الموسوعة الاقتصادية:** " القطاع الخاص يتمثل في جزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص ، شركات الأموال و الأفراد." [1]

***تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية:** "هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد، أو الشركات أو الأشخاص، أو الشركات المساهمة." [2]

كما أنها تعرفه:" القطاع الخاص جزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة.[3]

***تعريف معجم المصطلحات الاجتماعية:** " إذا نشأ القطاع العام فان نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص. " [4]

***تعرف موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية:**" القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، وبالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما يشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي. " [5]

---

[1] -مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،1997 ، ص 126.
[2] - حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ،القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة،1995 ، ص 203.

[3] - زينة طاهري ،المرجع السابق،ص 21.
[4] - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ، بيروت: مكتبة الجنان، 1977 ، ص 370.
[5] - هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، لبنان دار النهضة العربية، 1987 ،ص 68.

إن القطاع الخاص هو المنظم للنشاط الاقتصادي، حيث أن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة في محرك الإنتاج. وعلى هذا الأساس فإنه يتضمن مختلف الشركات الخاصة والمؤسسات الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.

كما أن " **محمد فاضل الربيعي** " يعرف القطاع الخاص على أنه:" القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن."[1]

في حين البعض الآخر يرى أنه:" قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة." أي أنه جزء من القطاع الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وواردتها.[2]

أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص يشمل:" المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة." بالإضافة إلى أن هناك من يقول أن القطاع الخاص بشكل عام أنه: ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا الاعتبارات الربحية المالية.[3]

كما أنه يعني:" قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج القطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات والادخار." فهو يعتمد هنا بالأساس على آليات السوق الحرة، والمنافسة في تحديد أسعار السلع بهدف تحقيق المنافسة الحرة، وذلك عن طريق عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. [4]

---

[1] - محمد عبده فاضل الربيعي، "الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، القاهرة: مكتبة مدبولي ،2004 ،ص49.

[2] -أحمد الكواز ،" بيئة القطاع الخاص النظرية و الواقع ، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 25/23 مارس 2009،ص 19.

[3] - عبد الرزاق مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر- " مجلة الواحات البحوث والدراسات، عدد 09 ،2010، ص 65.

[4] - ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ،" التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص "، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص35.

وكذلك أشار إلى أن القطاع الخاص يعبر عن عملية منظمة من جهة تقلل العام." [1]كما أنه: "مجموع الأنشطة الاقتصادية، القائمة على الملكية الخاصة (الفردية أو الجماعية) "[2]وهنا يعني أن القطاع الخاص هو قطاع الأعمال الذي يدار من طرف الأفراد والمؤسسات محليين، أو أجانب لحسابهم الخاص بارتكازهم على آلية سوق المنافسة الكاملة، حيث يعتبر الربح هو الدافع الرئيسي قيامهم بهذه الأعمال. بمعنى أنه في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة، أي المؤسسات و الشركات بمختلف أحجامها – صغيرة، متوسطة أو كبيرة.

وعلى غرار كل هذه التعاريف يمكن إعطاء **تعريف إجرائي للقطاع الخاص** المتمثل في: هو الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة و المنافسة التامة لتحديد أسعار البضائع والخدمات والكميات المنتجة والمستهلكة شريطة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة التامة. ووفق هذا يمكن استخلاص مجموعة من خصائص القطاع الخاص وهي:

- يتميز بكفاءة عالية مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.
- تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية، الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يتبع أساليب إدارية حديثة، وذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.

كما أن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص يؤدي إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها ميزانية الدولة، نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.

- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر، كما أن القطاع الخاص المحلي والقوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، فعبر توفير فرص العمل الخاص وفرص توليد الدخل يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر، فهو هنا يتميز بالمرونة والقدرات

[1] - زينة طاهري ، المرجع السابق ، ص08.

[2] - عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية (مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، دولة قطر،19-20 ديسمبر 2011)، ص 24.

والمهارات، مما يساعد أكثر على تشجيع الاستثمار وزيادة رأس المال، وتحسين فرص العمل ، وتخفيف البطالة.[1]

– إن أهم ميزة له هي السرعة في الادخار والإبداع، كما أنه يعمل على تخفيف أعباء إضافية عن الدولة ويزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.

– يمتاز أيضا بخاصية الديناميكية الحيوية، وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة للتسيير الفعال ونجاعته. [2]

– يركز على المنافسة الحرة وهذا يجعله يبحث عن موارد بشرية متميزة، خاصة في مجال سياسات التعيين وأمور التوظيف والحوافز، إضافة إلى التركيز على ضرورة توفر بنية نظامية متطورة من حيث الهياكل، وطرق وأساليب العمل، والإجراءات.[3]

كما أن لنجاح القطاع الخاص وعدم تعرضه للتهميش لابد من توفر مجموعة من المقومات أهمها:

– وضوح الهدف للقطاع الخاص وهو هدف واحد الربح الأقصى.

– توظيف العدد الضروري من العمال لتحقيق الإنتاجية.

– التوسيع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب، أي للقطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا، ومعاقبة المقصرين.

– المنافسة، سرعة الانجاز و التمتع بالديناميكية و الحيوية.

– إدراك الأفراد والمجتمع لأهمية المدخرات: فالقطاع الخاص يكتب له النجاح متى كان الفرد والمجتمع مدركا لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة، مما يحقق زيادة في الإنتاجية...وغيرهـــا.

– إن عملية النجاح والاستمرار في السوق التنافسي يتوجب على رجال الأعمال الإبداع في التنظيم الذي يؤدي إلى حسن التوفيق بين عناصر الإنتاج، والتنسيق بينها والاختيار الأمثل للتوليفة المثلى اللازمة لقيام العملية الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية، وبالتالي الزيادة في الإنتاجية فزيادة ثروة رجال الأعمال تؤدي إلى

---

[1] - عبد الرزاق مولاي لخضر، المرجع السابق، ص67.

[2] -لمزواد صباح ، "دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة - د راسة ميدانية في المدينة الجديدة على منجلي"،(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري،جامعة قسنطينة ،السنة الجامعية 2001/2000)،ص22

[3] – زينة طاهري، المرجع السابق ، ص 73.

زيادة ثروة المجتمع ككل، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، وهو ما يعني نجاح القطاع الخاص.

–الاستفادة من المهارات و المعرفة رأس المال البشري المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا يعطي للشركات ميزة تنافسية في قدراتها التنظيمية ، وكفاءاتها الإدارية بما في ذلك إدارة القوى العاملة، والمهارات والتعليم ، وقابلية التأقلم الخاصة بموظفيها. [1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الخاص

للقطاع الخاص أهمية كبيرة وذلك تحقيق العديد من الأهداف، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى أهميته وأهم الأهداف التي يرجو تحقيقها.

أولا – أهمية القطاع الخاص:

تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط ، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال : –إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخيلهم، وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير حياة كريمة لهم . بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى الإيرا دات الضريبية، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم ، سواء وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات، وتقليص حجم المديونية بكلا شقيها الداخلي والخارجي، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام.[2]

إن القطاع الخاص يعد إحدى مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر و التنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية. [3]

بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية لجلب القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج القطاع الخاص تظهر في العديد من المجالات من خلال فتح فضاء لاستقلالية الوسائط الثقافية، وتعزيز حرية التعبير والنقد والإبداع. كما أنه من المتوقع أن تساهم الروح التنافسية من تأسيس قاعدة الاستثمار الداخلي

[1] - محمد عبده فاضل الربيعي ، المرجع السابق ، ص 55-56.

[2] - يسبع عبد القادر ، "مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة"حالة الجزائر ،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2010)،ص55.

[3] - محمد حسن آل ياسين، ''التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها''، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،عدد 04(2001) ،ص33.

والخارجي، وتطوير الفرص من خلال خلق مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية، وتحسين البيئة الاستثمارية بجذب استثمارات القطاع الخاص[1]، وزيادة ساهمته في تركيب الناتج المحلي وحفز النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية. [2]

قدرة القطاع الخاص في التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية من حوله، من منطلق أن له ذاتية في الحركة. فالقطاع الخاص يعد اللبنة الأولى لاقتصاد كل المجتمعات المحلية فهو الأصل في كل التنظيمات الاقتصادية التي تتجاوز مرحلة الشيوع.[3]

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد المحلي ككل، مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين وبشكل خاص المجتمعات التي تتبني في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية.

كما تبرز أهمية القطاع الخاص في تنمية وتقدم الدول فكثير من تجارب الدول المتقدمة تشهد كيفية تحول المؤسسات والمراكز الحكومية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص، وذلك لقدرة هذا الأخير على الابتكار وبذل الجهد في الإدارة، وفي تحسين وتنمية أمواله. فالقطاع الخاص هو عمود أي دولة ومن دون جهده لن يكون هناك مشروع وطني مستقل. وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص في نقاط:

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار.
- رفع فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه.
- إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام و الخاص.
- العمل على تحسين وضع الحكومة المالي.
- تصحيح الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات .
- محاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.
- تحقيق الفعالية في عملية التنمية، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة.[4]

---

[1] - صالح زياني، مراد بن سعيد. "الحوكمة البيئية العالمية - قضايا واشكالات"، الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع،2010، ص35.

[2] -خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي - د راسة مقارنة- (أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2014/2013) ، ص52.

[3] -محمد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق ، الخصخصة أفاقها و أبعادها ، بيروت: دار الفكر، 2003،ص19.

[4] - عبد الرزا ق مولاي لخضر، بونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، عدد 07 (2010)، ص03.

ثانيا – أهداف القطاع الخاص:

إن أهداف القطاع الخاص المالية، الاقتصادية، والسياسية في مجملها تجتمع بغرض إبراز مكانته في دفع العجلة التنموية المحلية:

– رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بإدخالها في أوسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة.

– تحسين نوعية المنتجات والخدمات.

– الفعالية في اتخاذ القرارات.

– التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بغرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشركات الأجنبية.

– تخفيض العجز في ميزانية الدولة، أي التقليل من الأعباء وذلك بسبب الأموال الموجهة للقطاعات غير الناجحة.

– خلق بنية أكثر ملائمة للاقتصاد المحلي وجلب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية.

– الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام والخاص.

– إحداث مناصب شغل في الأمد الطويل.[1]

– فرض مبدأ التخصص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية، من خلال التنويع في المنتجات.

– المساهمة في زيادة حجم المشاريع التنموية المحلية.

– زيادة حجم الملكية الخاصة.

– جذب وتوسيع مجالات الاستثمارات الخارجية.

– العمل على إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية.

– دعم الديمقراطية وتشجيع اللامركزية التي تسمح بإعطاء الصلاحيات الواسعة.

– تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية من خلال زيادة حجم المشاريع الإنمائية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.[2]

---

[1] - سفيان ابن عبد العزيز،" دعم وتطوير القطاع كلية الترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات " مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 61 ،2013،ص174.

[2] - سالم عرفة سيد، إدارة المخاطر الاستثمارية، عمان: دار الراية،2009 ، ص 261.

– تفعيل دور المنافسة، ويفترض أن المنافسة الحرة بين المشروعات المتماثلة تزيد من الإنتاج، وتسمح بتحسين نوعيته.

– فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في النشاطات التي تخلت عنها الدولة والتي لا ترغب فيها.

– محاولة تحقيق مستوى مقبول من العمالة بفضل مشاركة القطاع الخاص بترغيبه وفق عدة امتيا زات منها المالية ومنها القانونية. [1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نمو القطاع الخاص.

يتطلب نمو القطاع الخاص توفي مجموعة من المؤشرات الأساسية و المتمثلة في :

1– معدل نمو الناتج : من منطلق وجود علاقة بين الاستثمار الخاص للقطاع الخاص، ومعدل نمو الناتج. فكلما زاد الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير أو التعليم، و التدريب. ذلك من خلال تأثيرها على الإنتاجية ساهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي.

– بالإضافة إلى أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها إعطاء المستثمرين دليلا عن مستقبل الطلب الكلي و الأداء الاقتصادي مما يشجعهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وفي هذا الصدد نجد كل من جرتين jr tin و فيلانوفا Villanova قد قدما براهين على وجود صلة وثيقة بين معدل نمو الناتج المحلي والاستثمار الخاص، حيث تمتد الجذور هذه العلاقة إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. [2]

2– القروض المصرفية: عادة لا تبدأ المشاريع الجديدة في تحقيق العائد إلا في سنوات لاحقة من عمرها لذا فهي تحتاج بالضرورة إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء بتدبير من مصادر ذاتية أو خارجية للقطاع الخاص، وبالتالي نجد أن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص.

3 – سعر الفائدة: فحسب النظرية الكينزية والنيوكلاسيكية نجد أن تخفيض أسعار الفائدة بطبيعته يشجع الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي بذلك إلى تشجيع المدخرات من جهة، والتوظيف الكفء لهذه المدخرات من جهة أخرى.

[1] - خليل خميس، "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09(2011) ،ص206.
[2] - فريد بشير طاهر، " محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية"، مجلة التعاون، عدد 51 (2000)،ص 20.

– كما أن سعر الفائدة الدائن والمدين يجب أن يترك بحيث يتحدد بناءا على التفاعل القائم بين العرض والطلب في سوق النقود وسوق رأس المال، مما يجعلنا في سوق معبرة عن التعامل والتفاعل الحقيقي بين العرض والطلب، وبعيدة من التشوهات السعرية لأننا نعمل في نظام اقتصادي حر.[1]

4- سعر الصرف: فعموما يتعرض سعر صرف العملة إلى تقلبات حيث أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يأتي مصحوبا بارتفاع معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات، وقلة الواردات وارتفاع أسعارها، مما يجعل الاستثمار يتأثر من خلال الانخفاض العام في الإنفاق. لذا لابد من تحرير سعر الصرف أي ترك سعر الصرف يتحدد بناء على قوى العرض والطلب على العملات في السوق النقدي و بإلغاء جميع الأسعار السابقة ، ويترك لتفاعلات عرض النقود و الطلب عليها مسؤولية تحديد سعر العملة.

5-الضرائب: فهناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل المرتفع للادخار، ومن ثمة فان انخفاض دخولهم نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم و بالتالي الحد من استثماراتهم.

6-الديون الخارجية : فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية المحلية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع من الآلات ومعدات وغيرها، فلا ضرر من نمو الديون الخارجية على أي دولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية، وداعمة للنمو الاقتصادي.

7-الاستقرار الاقتصادي : من أهم عوامله:

– التغير في معدل نمو عرض النقود ، حيث ينعكس هذا التغير على معدل التضخم ومستوى الناتج ، والعمالة، والطلب الكلي في الاقتصاد... و غيرها.

أرقام العجز في الحساب الجاري الميزان المدفوعات ، مما يعني أن وجود هذا العجز وجود فجوة تمويلية سالبة لابد من تمويلها إلا بقروض خارجية، أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة. [2]

مما يعني الحرية الاقتصادية أي للفرد أن يملك وينتج ويربح في ظل مناخ اقتصادي تنافسي حر في ظل قوانين السوق القائمة على المنافسة الكاملة الحرة، وعدم تدخل الدولة أما الأفراد فهم معنيين بالإنتاج والابتكار والاختراع لتحقيق أهدافهم الخاصة، وبالتالي تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع. كما أن الحرية

[1] - محمد عبده فاضل الربيعي، المرجع السابق ، ص 58.
[2] - مولاي لخضر وبونوة شعيب ، المرجع السابق ، ص9-10.

الاقتصادية يجب أن تسود كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، أي الحرية التجارة الخارجية بمعنى حرية الاستيراد.

8- مناخ استثماري : أي توفر الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من الإجراءات التعسفية، ويمكنه اقتضاء حقوقه سريعا وكذلك وجود قوانين عمالية عادلة في تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل.

إن توفر الاستقرار السياسي يعد إحدى مقومات البيئة السياسية، وعنصر من أهم عناصر المناخ الاستثماري كما أنه يتعلق بنظام الحكم وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية والطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي. والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية.

كما أن التشريع أداة الترجمة وتفسير السياسة الاستثمارية للدولة، حيث كلما نجحت الدولة في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتلائمة مع الأوضاع العالمية، كلما نجحت في الحصول على المزيد من الاستثمارات.

9 - البنية التحتية المادية والاجتماعية: التي تشمل الطرقات والطاقة، الموانئ والاتصالات، التعليم الأساسي والصحة. فتحقيق هذا يؤدي بالضرورة إلى تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها.

فمستويات الاستثمار المالية في رأس المال البشري سواء على صعيد الصحة، أوالتعليم ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص، فالاستثما رات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وأن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبتكلفة معقولة هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

10- حدود القطاع الخاص : يجب الإشارة إلى أن القطاع الخاص سيظل يخوض معركة التنمية الاقتصادية المحلية ومسيرة التطور المستقبلي عند مستويات يتعاظم فيها دوره ويتراجع، فمعظم الدراسات والبحوث أكدت على ضرورة تحديد دور القطاع الخاص، وذلك لضمان كفاءة الاستثمار في التنمية الاقتصادية،

وفي الحقيقة لا يوجد حد فاصل وواضح بين ما يجب أن يكون عاما وما يجب أن يكون خاصا ويرجع ربما هذا إلى القدرة المالية لدى القطاعين الخاص والعام، وكفاءة القطاع العام و خبرة القطاع الخاص في الاستثمار.

إذن ما يمكن استنتاجه أنه ليس هناك حدود بين القطاع العام والخاص، لأن كلا القطاعين مكملين لبعضهما البعض، وتتوقف مساهمة كل منهما على نوع النظام الاقتصادي السائد في كل دولة على حدى.[1]

[1] - محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي2009/2008)، ص20-21.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، نجد أن القطاع الخاص يشمل كل ما يقوم به الإنسان من نشاطات بمقابل مادي يعود عليه بالربح، وذلك في إطار توظيف الإنسان لجملة من إمكانياته الجسمانية والذهنية مع استخدامه الأمثل لمجموعة الوسائل المحلية المتاحة.

هذه الوسائل تتطور بتطور وتعقد احتياجات الإنسان نتيجة مواكبته للعصر، وبهذا يأخذ مفهوم النشاط الإنساني منحى آخر ويدخل في ظل نظام اقتصادي معين بناء على اختيار الإنسان ومدى ميوله لهذا النشاط.

وفي مجال هذا النظام، تتحدد الغاية من ممارسة العمل المتمثل في تحقيق التنمية المحلية التي تشمل مختلف النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية في آن واحد؛ فهي تتعلق بكل مجالات الحياة بمعناها الواسع .

فالتنمية المحلية تتم على المستوى الوطني والمحلي أي أنها تشمل المجتمعات المحلية بقطاعيها الريفي والحضري، على اعتبار أن تنمية المجتمعات المحلية هي جزء من التنمية
الوطنية ومؤشر هام يدل على نجاحها أو فشلها.

ولتوفير جميع سبل تحقيق نجاح التنمية المحلية، تلجأ الدولة إلى جملة من العناصر تقوم بإشراكها في العملية التنموية، يأتي في مقدمتها القطاع الخاص.

وقصد الوقوف على أهمية ودور القطاع الخاص في التنمية المحلية، يتطرق الفصل الثاني إلى ذلك، من خلال دراسة حالة بلدية توقرت كأنموذج كما سيأتي.

الفصل الثاني : واقع وأدوار القطاع الخاص وسبل تفعيل التنمية المحلية في بلدية توقرت

- **المبحث الأول :التعريـــــف بوحـــــدة الدراســـــة (بلدية توقـــرت)**

المطلب الأول :التعريـــف الجغرافـــي (الموقع والمساحة)

المطلب الثاني : التعريـــف بالمنطقة إداريـا وسياسيـا

المطلب الثالث : التعريـــف بالمنطقة اقتصاديـا وتنمويـا

- **المبحث الثاني :القطاع الخاص ودوره في تفعيل التنمية المحلية (بلدية توقـــرت)**

المطلب الأول : الواقـــع التنموي على المستوى المحلي بلدية توقـرت

المطلب الثاني : واقـــع ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بلدية توقـرت

- **المبحث الثالث : تحديـــات وسبل تفعيل القطاع الخاص في التنمية المحلية (بلدية توقـــرت)**

المطلب الأول: تحديـــات تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بلدية توقـرت

المطلب الثاني: معوقـــــات التنمية المحلية بلدية توقـرت

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بلدية توقـرت

أولت الدولة الجزائرية في ظل الأمن المستتب الذي شهدته بعد العشرية السوداء اهتماما وتشجيعا كبيرين لدخول القطاع الخاص كشريك أساسي في مجال التنمية المحلية خاصة في مجال الاستثمار في ظل انفتاحها على السوق مدعمة إياه بنصوص قانونية وتشريعية لما له من مساهمة كبيرة في إحداث تنمية شاملة متوازنة، وتنمية على المستوى المحلي لأنه يعتبر الركيزة الأساسية في تنمية الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

وفي إطار هذا التشجيع والاهتمام من طرف الدولة، انتعش القطاع الخاص في عدة مناطق في الجزائر، منها خصوصا بلدية توقرت. وسيتمحور هذا الفصل على التعريف بهذه المنطقة جغرافيا واقتصاديا وكذا واقعها تنمويا وإداريا، إضافة إلى ذكر أهم وأبرز إسهامات ودور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية بالبلدية.

المبحث الأول: التعريف بوحدة الدراسة (بلدية توقرت)

إن الخوض في الحديث عن دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية ببلدية توقرت، يوجب علينا أولا التعريف بالمنطقة من جميع النواحي، جغرافيا عبر تحديد الموقع والمساحة والتضاريس، وإداريا وسياسيا ، وهذا يكون عبر الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة أي من 2015 الى 2020، واقتصاديا من خلال تتبع أهم المراحل التنموية التي مرت بها البلدية وكذا واقعها الحالي، ولهذا كان تقسيم الدراسة في هذا المبحث وفق هذا الاختيار، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يقدم صورة واضحة عن النموذج المختار، من كافة النواحي، مع تحديد ما يمكن أن تساهم فيه هذه التعاريف والحقائق باعتبارها متغيرات في تحديد دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية.

المطلب الأول – التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة لبلدية توقرت):

تقع بلدية توقرت شمال الجنوب الشرقي للجزائر، في منخفض تتلاقى فيه أودية صحراوية تحتية وهي **(وادي ايغرغر)** المنحدر من قمة الهقار و**(وادي ميه)** المنحدر من أعالي عين صالح، و تعتبر توقرت من أهم أقطاب واد ريغ الممتد من رأس الواد شط ملغيغ شمالا إلى سيدي بوحنية الموجود في قرية قوق بتماسين.

وتعد توقرت من أقدم المدن الجزائرية، و تضم عدة بلديات وهي: بلدية المقارين، سيدي سليمان، تماسين، بلدة عمر ، الزاوية العابدية، النزلة، تبسبست وتوقرت.

تتموضع عند نقطة التقاء الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين بسكرة شمالا وحاسي مسعود جنوبا، والطريق الوطني رقم 16 الرابط بين توقرت وولاية الوادي شرقا والطريق الوطني (ب1) الرابط بين توقرت ومسعد غربا.

تقع توقرت فلكيا بين دائرتي عرض 32° و 43° شمالا وخطي طول 4° و 32° شرقا وتبعد عن الولايات التالية بـ:

-عن ولاية ورقلة بـ 160 كلم.

- عن الجزائر العاصمة بـ 620 كلم

-عن قسنطينة بـ 450 كلم.

-عن ولاية بسكرة بـ 220 كلم.

وتستحوذ على مساحة قدرها 216 كلم² و بحسب احصائيات 2019 بلغ اجمالي عدد سكان البلدية 50228 نسمة بمعدل نمو سكاني : 2.1 % نسبة التمثيل السكاني بالنسبة لولاية توقرت 15.9 % .

ويضم النسيج العمراني لتوقرت الكبرى اربع بلديات متلاحمة تشكل التجمع العمراني الرئيسي وهي :

بلدية توقرت –بلدية النزلة–بلدية تبسبست –بلدية الزاوية العابدية.

وتضم تجمع عمراني ثانوي وحيد وهو سيدي مهدي التابع إداريا لبدية النزلة والذي يقع في الجزء الجنوبي الشرقي للتجمع العمراني الرئيسي.

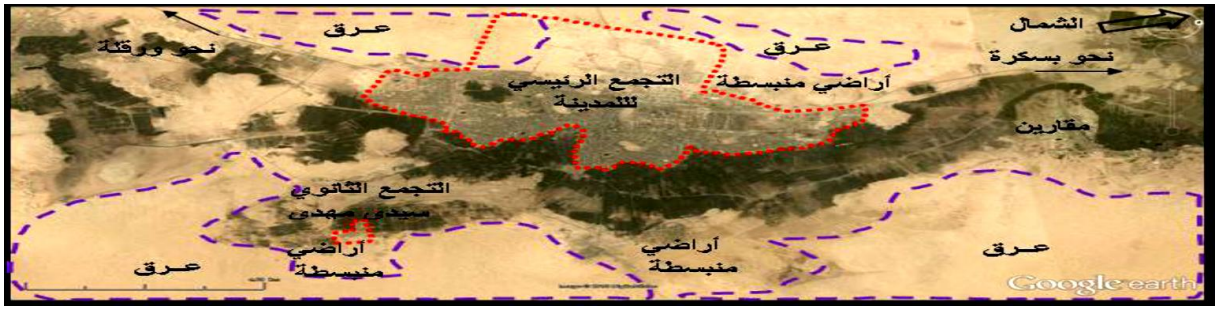

- خريطة توضح تضاريس وطوبوغرافية المنطقة كما هو مبين في الموقع الالكتروني Google Earth

المطلب الثاني – التعريف بالمنطقة إداريا وسياسيا:

تضم بلدية توقرت عدة أحزاب سياسية معتمدة خاصة في المواعيد الانتخابية من خلالها تمكن المواطنين في ممارسة حقهم في المشاركة السياسية وإبراز حقهم في اختيار من يمثلونهم في مجالسهمعلى المستوى المحلي والوطني.

يتكون المجلس الشعبي البلدي لتوقرت لسنة 2021 من مختلف الأحزاب السياسية ، القوائم الحرة ،التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الوطنية للامل ، حركة مجتمع السلم ... إلخ . هذا ما أدى إلى تكوين بيئة جديدة للمشاركة حيث تجدر الإشارة هنا إلى مشاركة رجال القطاع الخاص في الانتخابات سواء بترشحهم أو تمويلهم للحملات الانتخابية مما يزيدها زخما لنجاح طرف عن طرف آخر وبهذا يكون لرجال القطاع الخاص تأثير في صنع القرار المحلي.

المطلب الثالث : التعريـــف بالمنطقة اقتصاديــا وتنمويـــا

تعتبر بلدية توقرت من خلال موقعها الجغرافي بشمال الصحراء وبوابةً لحقول البترول والغاز إنتاجاً وتنقيبا، وإنتاجها الوفير من التمور، والتي تضم مساحة زراعية اجمالية قوامها 725194 هكتارا منها 166673 هكتار مساحة مسقية .

وكنقطة أخيرة في خط السكة الحديدية بالجهة الجنوبية، كل هذه العوامل تجعل من توقرت مركزاً إقتصادياً ضخماً ومعتبراً مقارنة بباقي مدن الجنوب الجزائري الكبير. بالإضافة إلى الطريق الجديد الذي دشنه رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة. الرابط بين مدينة توقرت وولاية الجلفة عن طريق مدينة مسعد وذلك سعيا منه إلى محاولة ربط مدن الشمال بالجنوب وفك العزلة وتنشيط الحركة الإقتصادية والإستثمارات، وكان ذلك في زيارته لها سنة 2001 م.

وفي توقرت وأحيائها المختلفة تباع وتسوق كل الحاجيات دون إستثناء : من التمور بشتى أنواعها طوال السنة إلى المزروعات المحلية من الخضر والفواكه. وقد شهد قطاع الفلاحة لبلدية توقرت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من قبل السلطات المحلية وذلك بتشجيع الاستثمار الزراعي المحلي في مختلف المنتوجات الفلاحية النباتية والحيوانية خاصة مع منح قروض مصغرة وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في عديد المجالات منها تربية الأسماك والدواجن، وكذا غرس بعض الأشجار المثمرة التي تتلائم مع الظروف المناخية الصعبة لهذه المنطقة خاصة النخيل واشجار الزيتون ...الخ، بالنظر لما تتوفر المنطقة من مخزون هائل من المياه الجوفية، إضافة إلى تجارة الأدوات المنزلية و الكهربائية و الإلكترونية .

وتشكل وسائل النقل والسفر التي تتوفر عليها المدينة أهم عنصر من عناصر تطورها، فالحافلات المتوجهة نحو مختلف المدن الجزائرية تنطلق وتعبر يومياً عليها، إضافة إلى نقل الركاب والبضائع مختلفة الأحجام بالقطارات وسيارات الأجرة والنقل الخاص للبضائع.[1]

- **الإنتاج الفلاحي:** تضم منطقة توقرت مساحة زراعية إجمالية قوامها 725.194 هكتار ، منها 166.673 هكتار مساحة مسقية وبفضل مختلف برامج الدعم التي لقرتها الدولة بغية تطوير الإنتاج الفلاحي في عديد الشعب سيما الاستراتيجية منها ، وهي تصنف من بين أولى المناطق المنتجة للتمور في الجزائر من حيث الكمية والنوعية حيث تحصي ثروة من النخيل تزيد عن 1.5 مليون نخلة تتواجد خاصة في منطقة وادي ريغ. ويشمل النشاط الزراعي أيضا شعب استراتيجية أخرى على غرار زراعة الخضروات والزراعة المحلية وزراعة الأشجار المثمرة وتربية النحل وتربية المواشي مثل الابيار وماعز وابل ... ، حيث ينتشر هذا النشاط عبر عدة مناطق في توقرت بالإضافة الى زراعة الحبوب التي شرع فيها حديثا على مستوى المحيط الفلاحي العانات بتوقرت.[1]

- **الإنتاج الصناعي والصناعات التقليدية :**

مازال الإنتاج الصناعي لم يلبي الحاجة ببلدية توقرت وهذا راجع لنقص المصانع والمؤسسات الصناعية. وما يوجد منها لا يكفي ليغطي الاحتياجات، حيث يقتصر الإنتاج على بعض الصناعات الغذائية ولعل أهمها العجائن، ومصنع الحليب ومشتقاته، وكذا صناعة الأعلاف أو غذاء الماشية إضافة إلى صناعة لوازم البناء كالبلاط والقنوات الاسمنتية والخزف العصري والتقليدي، إضافة إلى صناعة مواد البناء كالآجر.

وتعد الصناعة الطينية من الصناعات أيضا التي تشتهر بها منطقة توقرت: صناعة الآجر، وهو قوالب حجرية طينية اللون تستخدم في البناء وهذا نظرا لتوفر المادة الأولية اللازمة لذلك واستغلال العديد من المصانع لها والاستثمار فيها.

كما تنتشر في منطقة توقرت استغلال مادة الطين في صناعة الأواني الطينية والفخارية لمختلف الأغراض المنزلية، إذ لا تحلو الأطباق التقليدية إلا بتقديمها في مثل هذه الأواني، لتترجم أصالة أهل المنطقة في الحفاظ على حرفة الأجداد. تتيح الصناعة الطينية للحرفي تشكيل آنية رائعة وبأحجام مختلفة، يتم تزيينها بزخارف نباتية وأشكال ورموز بسيطة وخطوط بربرية رقيقة حسب ذوق الحرفي واستعمالات التحف من أهم المنتجات الطينية: الأكواب، الأقداح، الصحون، القصاع، إناء اللبن، أطباق التمر، القدور وجرار الماء.

[1]–مقابلة مع الأمين العام لبلدية توقرت بتاريخ 2022/08/22 على الساعة 11:00/10:00سا.
[1]–مقابلة من اعداد الطالب مع مدير مديرية الفلاحة لولاية تقرت بتاريخ 2022/09/05 على الساعة 10:30 الى الساعة 11:00 صباحا.

إضافة الى انها تشتهر بحرفة نسيج الزرابي وغزل الصوف، إذ يتم تحويل صوف الأغنام ووبر الإبل نسجا وغزلا إلى ألبسة وأغطية وزرابي، تأخذ ألوانا وأشكالا بديعة تعبر عن البيئة الإجتماعية الثقافية وميول السكان إلى هذه الصنعة التي لاتزال تحافظ على قيمتها، كما يعد الطرز التقليدي الصحراوي من أقدم الأنواع، تشتهر به المنطقة ولاتزال النساء تتفنن في هذه الحرفة، ويقمن بابتداع أساليب شتى لتجميل المطروزات باستخدام تصاميم فنية عديدة، وألوان مستمدة من البيئة الصحراوية وبعض الأنواع من الملابس التقليدية وتوجد بتوقرت وحدات فروع صناعية استراتيجية وطنية نذكر منها (مؤسسة توزيع الاسمنت جيكا – مؤسسة اقودريف "مطاحن الواحات – مؤسسة نفطال لغاز بوتان – وحدة الصيانة لسونلغاز).

•السياحة:

تعتبر بلدية توقـرت من المناطق الصحراوية التي تزخر بعدة مناطق سياحية هامة سواء من ناحية طبيعتها التي تتميز بكثبانها الرملية والواحات من النخيل والصخور وبالبحيرات ، فهي تمتلك عدد كبير من النخيل المسقية من الابار الارتوازية ومنتجة لعدة أنواع من التمور، كما أن بساتينها تعطيك مناظر طبيعة جميلة ، كما انها مرتبطة بعاداتها وتقاليدها الصحرواية. وفي مجال السياحة الدينية توجد بتوقرت عدة معالم أثرية منها :المساجد العتيقة، الزوايا، المساجد والمدارس القرآنية .

إن بلدية توقرت تتميز بقدرات سياحية متنوعة فنجد مؤهلات سياحية طبيعية يمكن استثمار فيه من قبل المؤسسات الخاصة وذلك لما تملكه من مقومات نجاح طبيعية هائلة يستلزم على الخواص استغلالها من أجل إنجاح مثل هذه المشاريع وذلك من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني والخروج من التبعية للمحروقات ، فان الدولة قد سطرت برامج ومخططات في هذا القطاع ووضعت تسهيلات واعفاءات ضريبية للاستمار في قطاع السياحي ورد الاعتبار للسياحة الصحراوية كما انها وضعت مصادر وهيئات لتمويل مثل هذه المشاريع للمؤسسات الخاصة وبالرغم من هذا كله الا انه يلاحظ إقبال محتشم للاستثمار في هذا القطاع وعدم الاهتمام به.[1]

[1]– مقابلة مع مدير مديرية السياحة والصناعت التقليدية لولاية توقرت بتاريخ 2022/08/30 على الساعة 10:00 الى الساعة 11:00.

المبحث الثاني – القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المحلية ببلدية توقرت:

بعد التطرق إلى الامكانيات التي تزخر بها بلدية توقرت سواء كانت الطبيعية أو البشرية أوالمؤهلات الأخرى، والتي كانت معتبرة هذا إلى جانب الموقع الاستًراتيجي الذي تحتله ككونها مركز عبور لكل الاتجاهات في الوطن سواء للقادم من الغرب إلى الشرق أو الشمال إلى الغرب والعكس صحيح.

فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية إذا أحسن استغلال إمكانياتها في دفع عملية التنمية المحلية. ومن أجل تجسيد التنمية المحلية سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في البرنامج القطاعي غير الممركز PSD ، وبرنامج البلدية للتنمية PCD ، وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية FCCL .

ومن خلال هذا سنقوم بتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية في بلدية توقرت من خلال هذه البرامج والمخططات التي سخرت لخدمة التنمية المحلية في البلدية والمعوقات التي تعاني منها والتي تقف في وجه تنميتها.

المطلب الأول – الواقع التنموي على المستوى المحلي:

لقد حظيت التنمية المحلية في بلدية توقرت باهتمام تجسيد البرامج التنموية المختلفة التي تميزت بالمخطط البلدي للتنمية، والبرامج القطاعية للتنمية الممركزة وغير الممركزة، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ليس بالمستوى المطلوب الذي يطابق المقاييس العالمية، وانما بما يخدم المتطلبات البسيطة وغير المعقدة للمواطن الذي يتطلع إلى تحسين ظروفه المعيشية.

- **أولا: البرامج التنموية:**

1. المخطط البلدي للتنمية (PCD) :

تنص المادة 86 من القانون 80-90 بأنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر يدل على التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، وهو عبارة عن مخطط شامل في البلدية يهدف من خلاله إلى دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ومحتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية والتجهيزات، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية . ويتكون المخطط البلدي للتنمية من عدة برامج وهي:

– **البرنامج العادي:** يكون هذا البرنامج في المجالات الاقتصادية العادية.

- **البرنامج الاستعجالي** : لا تتم الاستفادة من الأغلفة المالية في اطار هذا البرنامج إلا في الحالات الاستعجالية كحدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل ....الخ.

- **البرنامج التكميلي** : تتحصل البلدية على أغلفة مالية في إطار هذا البرنامج عند وجود عجز تمويلي في إطار البرامج الأخرى أو في إطار زيارات رئاسية.

ويمكن توضيح تمويل المخطط البلدي للتنمية **PCD** في بلدية توقرت من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (01) المخطط البلدي للتنية PCD بلدية توقرت :

السـنة	رخصة البرنامج (الغلاف المالي) دج	عدد العمليات
2015	17763000.00	13
2016	213950813.85	23
2017	148065281.20	21
2018	140582045.65	20
2019	128545520.85	17
2020	129985425.07	18
المجموع	**778892086.62**	**112**

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف رئيس مكتب البرمجة ومتابعة الميزانية لبلدية توقرت

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها بلدية توقرت في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD) خلال الفترة الممتدة من 2015 الى2020 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ : **778892086.62** دج. ومقارنة بالسنوات، يمكن أن نلاحظ وجود تفاوت نسبي من سنة إلى أخرى، حيث يتم خلال بعض السنوات تخفيض الأغلفة المالية المخصصة من الدولة التي تدعم مختلف البرامج والمخططات للبلدية ، وهذا نظرا لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وكذا انهيار في أسعار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) مقابل العملات الأجنبية.

كما مرت البلاد بظروف وبائية استثنائية على غرار العالم وهي انتشار وباء كوفيد 19 . كما يتبين لنا ان الغلاف المالي منخفض في سنة 2015 ثم ارتفع في سنة 2016 مع بقاء الغلاف المالي متقاربا في السنوات 2019/2018/2017 /2020 وهذا يدل على زيادة في الاحتياجات.

وعليه ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن انخفاض وارتفاع الاغلفة المالية خلال الفترة المذكورة سالفا راجع الى تاثير الظروف التي مرت بها البلاد، والتي اثرت بشكل واضح على انخفاض عائدات المحروقات وبالتالي انخفاض الاحتياطي الصرف للدولة وهذا سيؤثر حتما على انخفاض في دعم وتمويل المخططات والبرامج التنمية على المستوى الوطني والمحلي بالمقابل نجد تطور الاحتياجات المواطنين في السنوات الأخيرة في شتى المجالات.

2-البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) :

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية، حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غيرالممركزة [1]، كما تخص هذه البرامج القطاعية برنامج التجهيز المسجلة باسم الوالي، وتبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب برنامج من التوزيع المكلف بالمالية ببرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة، ويتكون هذا البرنامج من البرامج التالية:

-البرنامج العادي.

-البرنامج الاستعجالي.

-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

-البرنامج التكميلي.

-الصندوق الخاص بالتنمية مناطق الجنوب : والذي استبدل بالبرنامج الخاص بتنمية مناطق الهضاب العليا، وهو عبارة عن صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة من الوطن لتحقيق نوع من التوازن بين مختلف مناطق البلاد.

-البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق ل 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، المادة 04 ، الفقرة ب، ص 8.

وفيما يلي الأغلفة المالي المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز (**PSD**):

جدول رقم (02) البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) بلدية توقرت

السـنة	رخصة البرنامج (الغلاف المالي) دج	عدد العمليات
2015	92.691.256.00 دج	18
2016	90.518.277.00 دج	17
2017	91.237.121.00 دج	20
2018	90.911.532.00 دج	19
2019	60.815.412.00 دج	15
2020	90.101.231.00 دج	18
المجموع	**516.274.829.00 دج**	**107**

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف رئيس مكتب البرمجة ومتابعة الميزانية لبلدية توقرت

من خلال الجدول نلاحظ أن اجمالي الاغلفة المالية التي تحصلت عليها بلدية توقرت في اطار المخطط القطاعي غير الممركز قد بلغت 516.274.829.00 دج وهذا من خلال الفترة الممتدة مابين 2020/2015 .

كما يمكن القول ان الغلاف المالي متقارب ومستقر خلال السنوات من 2015-2016-2017-2018-2020 ثم تناقص في سنة 2019 بما يوحي بزيادة المتطلبات المالية للبلدية، وكذا تزامنت هذه الفترة مع بعض الازمات -الركود الاقتصادي العالمي بسبب انتشار فيروس كوفيد 19 ، الذي اثر في تراجع أسعار المحروقات وبالتالي انخفاض في عائداتها الجبائية مما يؤثر في تلبية متطلبات البلدية لتمويل المشاريع التنموية.

3- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (FCCL)

أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية FCCL عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 14-116 والمؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق ل 24 مارس 2014 والذي كان يسمى سابقا بصندوق الجماعات المحلية المشترك الذي أنشئ سنة 1986.

إن من مهام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها وتوزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.

ويقوم كذلك بتقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي .

كما أن القرار المحلي المؤرخ في 16 صفر 1436 الموافق ل 9 ديسمبر سنة 2014 والذي يحدد مدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والتي تكون كما يلي:

-**البنايات والتجهيزات الإدارية:** إقامة الضيوف للولاية – مقر البلدية – الملحقات الإدارية للبلدية – تجهيزات إدارية لمصالح البلدية.

-**الشبكات المختلفة:** التطهير – المياه الصالحة للشرب – الكهرباء – شبكات التكنولوجياالجديدة.

-**التهيئة والتجهيزات الحضرية:** الإنارة العمومية – إشارات الطرق – المساحات العمومية – المساحات الخضراء...الخ.

-**المنشآت الاقتصادية:** الأسواق البلدية – المذابح – المحاشر البلدية – محطة المسافرين – منشآت اقتصادية أخرى.

- **المنشآت الجوارية:** الملاعب ، المسابح ...الخ [1]

***شكل رقم(03) يوضح الاغلفة المالية في اطار صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية FCCL خلال الفترة 2020/2015**

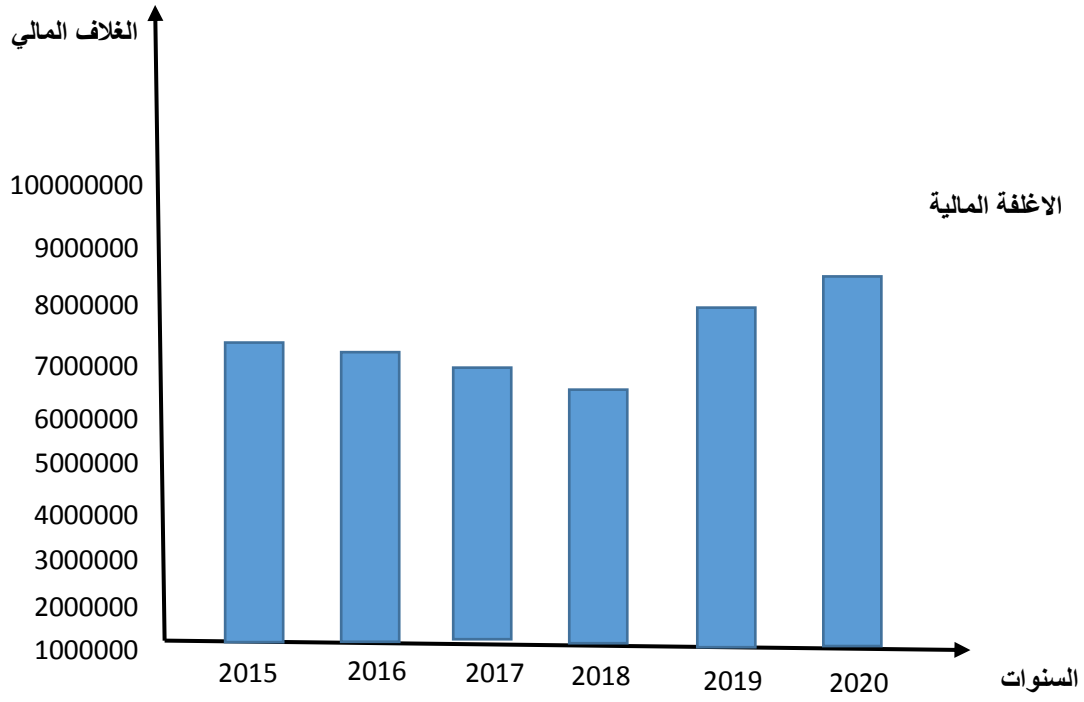

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف رئيس مكتب البرمجة ومتابعة الميزانية لبلدية توقرت

[1]- مقابلة مع : ممثل رئيس مكتب التجهيز لبلدية توقرت.بتاريخ 2022/08/22 على الساعة -10:00/09:00 سا.

حسب الشكل فان الملاحظ للاعانات المقدمة من طرف الصندوق كانت بنسب متقاربة ومستقرة في سنة 2015-2016-2017-2018 وهذا راجع الى حجم الاحتياجات المتزايدة في اطار التنمية المحلية ثم ارتفعت نسبة الغلاف المالي المقدم سنة 2019-2020 وهذا يوضح وجود تنمية محلية كبيرة استلزمت عجز مالي غطى من طرف الصندوق وكذا التطور الملحوظ في تقديم خدمات خاصة وفي السنوات الأخيرة وفي ظل مواكبة التكنولوجية والتطور وعصرنة الخدمة العمومية مما استدعى تطوير في الشبكات الالكترونية وكذا الأجهزة الالكترونية لتلبية احتياجات ومتطلبات الكبيرة والمتزايدة على المستوى المحلي. [2]

المطلب الثاني – واقع ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ببلدية توقرت:

إن المتتبع لتطور القطاع الخاص والديناميكية التي يعمل بها في الجزائر، يلاحظ أن هذا القطاع تطور بشكل ملحوظ ليس فقط على المستوى الوطني وانما حتى على المستويات المحلية الموزعة عبر التراب الجزائري في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، حيث سعت الدولة الجزائرية الى الاهتمام وترقية هذا القطاع لينمو ويتطور بالشكل الذي يسمح له بتحقيق الأهداف التي عجزت المؤسسات والمنظمات الأخرى عن تحقيقها ، وكذلك بالشكل الذي يحقق لها التوازن بين مختلف أقاليمها الجغرافية ونشاطاتها الاقتصادية.

ومن خلال هذا سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى واقع القطاع الخاص في بلدية توقرت والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المحلية بها .

أولا – واقع القطاع الخاص في بلدية توقرت:

أولت بلدية توقرت اهتماما كبيرا بالقطاع الخاص (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر والتي انعكست إيجابا على تطور تعداد المؤسسات الخاصة ضمن النسيج المؤسساتي في الاقتصاد المحلي ، ولقد شمل هذا التطور مختلف الأقاليم الجغرافية والنشاطات الاقتصادية.

جدول رقم (04) حصيلة المؤسسات الخاصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في بلدية توقرت خلال سنة 2020/2015

التعيـــــن	عدد المؤسسات	عدد العمال
مؤسسة مصغرة (Micro Entreprise) تشغل من 01 الى 09 عامل	1462	2844
مؤسسة صغيرة (Petite Entreprise) تشغل من 10 الى 49 عامل	85	1562
مؤسسة متوسطة (Moyenne Entreprise) من 50 الى 250 عامل	25	2582
المجمـــــوع	**1572**	**6988**

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مقابلة مع مدير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية توقرت

[2]– مقابلة مع الأمين العام لبلدية توقرت بتاريخ 2022/08/22 على الساعة 10:00 /11:00 سا.

من خلال الجدول، نلاحظ أن عدد مؤسسات القطاع الخاص قد بلغ 1572 مؤسسة خلال سنة 2020 والتي توفر 6988 منصب عمل ، وقد شهدت بلدية توقرت ارتفاعا كبيرا في تعداد هذه المؤسسات في مختلف القطاعات الحيوية للمنطقة وبمختلف الصيغ (مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة). ونلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة مرتفع كثيرا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا راجع الى اهتمام الشباب والمستثمرين لهذه الصيغة إضافة الى التسهيلات والإجراءات المبسطة في الحصول على القروض البنكية من اجل انشاء هذه المؤسسات ، وذلك من خلال هيئات مخصصة لمنح هذه القروض وهي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر ومديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الامر الذي ساهم وبشكل كبير في التخفيف من حدة مشكل التمويل وخلق فرص عمل للشباب والتخفيف من البطالة واستغلال الموارد المتاحة بالمنطقة الذي يعود بالنفع على بلدية توقرت من خلال الإيرادات الجبائية وبالتالي ترقية المستوى المعيشي للمواطن من جهة والتنمية المحلية والرفع من مستوى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

جدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة حسب النشاط في بلدية توقرت (2015/ 2020)

النشـــاط	المـــؤسســـات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة
الفلاحة والصيد البحري	03
المياه والطاقة	11
المحروقات	37
خدمات الاشغال البترولية	09
المناجم والمحاجر	04
مواد البناء	34
الحديد والصلب	08
البناء والاشغال العمومية	586
كيمياء – مطاط –بلاستيك	34
الصناعة الغذائية	57
صناعة النسيج	01
صناعة الخشب والورق	09
صناعة مختلفة	17
النقل والمواصلات	93
التجارة	167
الفندقة والاطعام	34
خدمات للمؤسسات	05
خدمات للعائلات	246
اعمال عقارية	118
خدمات المرافق الجماعية	89

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مقابلة مع مدير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية توقرت

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة تشمل جميع القطاعات تقريبا، حيث سجلت بلدية توقرت خلال سنة 2015/ 2020 استحواذ قطاع البناء والاشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذه المؤسسات ووصلت الى 586 مؤسسة أي بنسبة 37,27 % من اجمالي المؤسسات وينتشر هذا القطاع على عدد كبير في البلدية ، وهذا راجع لتوفر المواد الأولية والمواقع الاستخراجية والإصلاحات الكبيرة التي تعرفها البلدية والوطن ككل من جانب إصلاحات البنى التحتية من جهة ، ودخول المنطقة في مرحلة بناء وتوسع عمراني من جهة أخرى. كما نلاحظ أن قطاع الخدمات العائلات في المرتبة الثانية بنسبة 15,64 % باجمالي 246 مؤسسة .

ويرجع ذلك الى الموقع الجغرافي الدي تحتله بلدية توقرت، حيث أن وجودها بوابة للشركات النفطية ومنطقة عبور جعل كل الطرق الوطنية تعبر داخلها، مما ساهم في خلق مبادلات تجارية، ومن ثمة تنشيط القطاع التجاري الذي يحتل المرتبة الثالثة بنسبة 7,50% باجمالي 118 مؤسسة.

ويعرف القطاع الخاص حيوية وديناميكية متسارعة في السنوات الأخيرة بالنظر الى تزايد نشاط في عدد المؤسسات في عدة قطاعات ، كما نجد ان قطاع النقل والمواصلات يحتل المرتبة الرابعة بنسبة 5,91 % باجمالي 93 مؤسسة نظرا للموقع الاسترتيجي للمنطقة، فهي بوابة بالنسبة لاغلب الشركات الوطنية والأجنبية، ثم تليه قطاع خدمات المرافق الجماعية بنسبة 5,66% باجمالي 89 مؤسسة، ثم تليه قطاع الفندقة بنسبة 2,16 % ، وهذا راجع لموقع البلدية مما ينشط مؤسسات هذا القطاع ، أما القطاعات المتبقية فهي بنسب متقاربة، فهي ضعيفة نوعا ما مقارنة بالقطاعات الأخرى .

كما نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن عدد مؤسسات القطاع الخاص قد ارتفع بشكل كبير مقارنة بالقطاع العام في بلدية توقرت خلال الفترة مابين سنة 2020/2015 ، وهذا يدل على أن الدولة والسلطات المحلية أولت اهتماما كبيرا للقطاع الخاص ، وقد سجلت البلدية أعلى نسبة تطور في تعداد هذه المؤسسات خاصة في السنوات الأخيرة مقارنة بالمؤسسات العمومية .

ويرجع نمو مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام الى توجه الدولة نحو اقتصاد السوق وتحريره حيث شجعت سياسات الدعم التي قدمتها لها والتي انتهجتها البلدية، وهذا من خلال توفير القروض البنكية والذي ساهم في التخفيف من حدة مشكل التمويل إضافة الى كل الهيئات التي تقدم لها الدعم المالي والمعنوي مثل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر ، مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ...الخ.

يضاف إلى ذلك تسهيل إجراءات الحصول على القروض مقارنة بالسنوات السابقة، وبالتالي تشجيع المستثمرين الشباب على انشاء المؤسسات، هذا بالإضافة الى الوعي بالايجابيات المتعلقة بهذه المؤسسات، حيث نجد أن القطاعات المهيمنة فيها قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات العائلية بنسبة تصل الى حوالي 52,91% من اجمالي عدد المؤسسات، ثم تليها القطاعات الأخرى.

من خلال ماسبق، يمكن القول أن بلدية توقرت تتوفر على نسيج من المؤسسات الخاصة في النمو بوتيرة حسنة بسبب دعم الدولة لهذه القطاعات، ولكن الشئ المعاب عليه تمركزه في قطاعات نشاط دون غيرها ، وفي منطقة دون الأخرى، وبالتالي لا يحقق التوازن بين المناطق والقطاعات في البلدية في حد ذاتها ، كما ان هذه المؤسسات اغلبها يتخذ الشكل المصغر وتتوزع بشكل غير منظم عبر ارجاء البلدية.

ثانيا – مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية بلدية توقرت:

يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة، وبالتالي تزيد فرص العمل ، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة ويمكن تلخيص مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في بلدية توقرت من خلال ما يلي :

1-مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في بلدية توقرت:

جدول رقم (06): تطور عدد العمال في القطاع الخاص في بلدية توقرت خلال السنوات 2020/2015

عدد المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال
1572	6988

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف ممثل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء (CASNOS) بتوقرت

نلاحظ من خلال الجدول الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة في توفير مناصب الشغل لبلدية توقرت، حيث سجلت بلدية توقرت خلال الفترة الممتدة من سنة 2020/2015 تطورا مستمرا لعدد العمال في هذه المؤسسات، فقد وصلت بعدد اجمالي للعمال يقدر بـ 6988 عامل في مختلف المؤسسات.

وهذا يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لدور هذا القطاع في تحقيق التنمية المحلية في بلدية توقرت خلال هذه المدة.

وبالرغم من زيادة عدد مؤسسات القطاع الخاص في بلدية توقرت الا ان مساهمتها في توفير مناصب العمل تبقى غير كافية .

وهذا راجع الى انسحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي توفر من 10 الى 250 عامل واستبدالها بالمؤسسات المصغرة التي توفر من 01 الى 09 منصب عمل، حيث أن العمال الذين يعملون في المؤسسات المتوسطة والصغيرة انسحبوا منها طالبين أصحابها شطبهم من العمل لديهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء (CASNOS). وهذا من اجل حصولهم على شهادة عدم الانتساب لوضعها في ملفاتهم المقدمة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEG)هذه الأخيرة التي عرفت نشاطا كبيرا في السنوات الأخيرة.[1]

2-مساهمة في الإيرادات الجبائية:

إن مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية يظهر كذلك من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب وبما أن بلدية توقرت تمتلك حوالي 1572 مؤسسة خاصة، حسب إحصائية خلال الفترة مابين 2020/2015 م ، والتي تشغل حوالي 6988 عامل، فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلدية، بما يتيح لهذه الأخيرة بتخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة ككل.

وتتمثل أهم الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة حيث تكون حصة البلدية من الموارد الجبائية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (07) : رقم تطورات الإيرادات الجبائية لبلدية توقرت خلال السنوات من2015 /2020

السنوات	الإيرادات الجبائية
2015	12100297.48
2016	135083520.07
2017	145456575.84
2018	146076445.67
2019	170644821.39
2020	193582488.16

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف مدير مصلحة الضرائب لبلدية توقرت

[1]- مقابلة مع مدير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بمدينة تقرت يوم 2022/08/16 من الساعة 10:30 الى الساعة 11:40صباحا.

نلاحظ من خلال الجدول ان مستوى الإيرادات الجبائية للبلدية في تزايد مستمر من سنة الى أخرى، حيث كانت سنة 2015 تقدر بـ: 12100297.48 دج، وأصبحت سنة 2020 تقارب 193582488.16دج.

وتعود هذه التطورات التي دفعت الى زيادة معدل الإيرادات الجبائية الى مؤسسات القطاع الخاص حيث لاحظنا من خلال الجدول ارتباط تطور إيرادات البلدية بتطور عدد هذه المؤسسات الخاصة، حيث كلما ارتفع عددها ارتفعت الإيرادات بالتبعية بما يشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بدرجة كبيرة في هذه الإيرادات والتي من خلال هذه الدراسة ومعرفة ما يحول للجماعات المحلية من إيرادات جبائية والتي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة وما يكون من حصة البلدية من هذه الإيرادات (كما ذكرنا سابقا) تبين لنا أن أغلبها يتم تسديدها من طرف القطاع الخاص وتصل نسبة هذا التسديد تقريبا إلى 80% .

وللاشارة أن هناك العديد من المؤسسات مستفيدة من دعم الدولة عن طريق الإعفاءات الجبائية في السنتين الأولى والثانية، وبالتالي نتصور أنه عند اكتمال مدة الإعفاء فإن حصيلة الإيرادات الجبائية تكون بمبالغ أكثر خلال السنوات القادمة.[1]

3- مساهمته في تفعيل القطاع الفلاحي :

ينتظر من القطاع الفلاحي في بلدية توقرت أن يلعب الدور الاستراتيجي في التنمية المحلية لأنه من أهم أقطاب التشغيل بسبب طبيعة المنطقة والإمكانات المتاحة فيها.

في هذا الجان، استفادت بلدية توقرت في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة من دعم مختلف البرامج التنموية نظرا الى ماتمتلكه المنطقة من عدة مؤهلات تجعلها قطبا في الإنتاج الزراعي وهي تصنف من بين أولى المناطق المنتجة في الجزائر من حيث الكمية والنوعية حيث تحصي ثروة من النخيل تزيد عن 1.5 مليون نخلة ومنتوجاته تقدر بحوالي : 630555 قنطار من مختلف أنواع التمور سنة 2020 تتواجد خاصة في منطقة وادي ريغ.

وبالرغم من التمويل المالي الذي حظيت به هذا المنطقة ودعم الدولة لهذا القطاع، نجد انه مازال يعاني من نقص ملحوظ، إلا ان دور المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الفلاحة لا تستثمر بشكل صحيح في هذا القطاع، حيث يمكن استغلال مثلا : التمور وتصنيعها لمواد غذائية أخرى مثل: مربى التمر ، عجائن التمر ، الحلويات باشكالها المتنوعة ... فهي تعتبر مواد أولية لتصنيع مختلف المواد الغذائية والمشتقة من التمور بمختلف أنواعها.

وتشير هذه المعطيات الى فرص كبيرة للاستثمار في القطاعات الغذائية التي تفيد تمويل البلدية بمنتجات محلية بدلا من استيرادها.

[1]– مقابلة مع مدير مصلحة الضرائب لولاية توقرت بتاريخ 2022/08/15 على الساعة 11:00 الى الساعة 12:00 صباحا.

وبرغم الإنتاج الكبير لمنتوج التمر سنويا وبمختلف أنواعه، الا انه نجد العديد من المؤسسات التي تنشط في مجال تصنيع المواد الغذائية تعاني من مشكلة غياب الشبكة التكاملية بين قطاع الفلاحة والقطاعات الغذائية والتصنيعية التي تساهم بشكل كبير في استغلال هذا المنتوج المحلي الحيوي وتزايد اهتمام هذه المؤسسات الخاصة على الصعيد المحلي وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي مساهمة في التنمية المحلية بصفة عامة.

4- مساهمته في تنشيط القطاع السياحي:

إن بلدية توقرت تزخر بإرث حضاري وثقافي أهلها بأن تكون قطب سياحي بامتياز، إذ تتوفر على مناطق طبيعية وأثرية ومسطحات وواحات من النخيل وكثبان رملية صحراوية تؤهلها إلى خلق قطب كبير من المؤسسات الخاصة التي تتكامل فيما بينها من أجل خلق الجو السياحي الذي يغذي عوائد للبلدية المادية والمعنوية، حيث نجد ضعف في هذا النشاط الحيوي الذي اذا استغل بشكل صحيح من طرف المؤسسات الخاصة المهتمة في هذا المجال فانه سيشمل ويوفر مناصب عمل في العديد من القطاعات وسيزيد من توفير مداخيل أخرى بالنسبة للبلدية مثل : قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي ومطاعم ...وكما يساهم في ارتفاع العوائد المحلية من خلال الضرائب والرسوم التي توفرها للبلدية والتي تسمح لها بخلق مشاريع تنموية أخرى.

5-مساهمة القطاع الخاص في مجالات أخرى :

تؤدي المؤسسات الخاصة دورا كبيرا في مجال الخدمات المحلية، حيث نجد أنها توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات وتساهم حوالي 93 مؤسسة في هذا المجال و167 مؤسسة تنشط في الخدمات التجارية و57 في مجال الصناعات الغذائية...الخ.

كما تلعب المؤسسات دورا هاما في قطاعات أخرى على غرار قطاع الاشغال العمومية حيث تشتغل فيه 586 مؤسسة تعمل في مجال البناء والاشغال العمومية .[1]

[1]- مقابلة مع مدير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بمدينة تقرت يوم 2022/08/16 من الساعة 11:15 الى الساعة 11:45صباحا.

المبحث الثالث : تحديات وسبل تفعيل القطاع الخاص في التنمية المحلية بلدية توقرت

إن القطاع الخاص رغم أهميته الكبيرة، يبقى دائما في مواجهة جملة من العراقيل استدعت بالضرورة تدخل الدولة للتقليل منها وهذا بتوفير كل الدعم والمساندة له عبر هيئات متخصصة لتفعيل دوره في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول – تحديات تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بلدية توقرت:

هناك مجموعة من العراقيل التي تقلل من مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية ومن بين هذه العراقيل:

1-تحديات اقتصادية:

-ارتفاع تكاليف نقل المواد الأولية من نقاط التموين المتمثلة في الموانئ المتواجدة في الشمال إلى مراكز نشاط المؤسسات بالمنطقة إلى جانب ارتفاع تكاليف التخزين ذلك أن الكميات الواجب شرائها يجب أن تفوق احتياجات الطلبات وذلك لتقليل التكلفة.

-غياب التكامل بين القطاعات: حيث نجد مثلا أن على مستوى مدينة توقرت كمية الإنتاج التمور نسبة كبيرة جدا، ولكن غياب المؤسسات الناشطة في مجال صناعة التمور في المنطقة يقلل من فرص تطور هذا القطاع وما يمكن أن يقدمه كدعم للتنمية المحلية بالمنطقة.

-ارتفاع التكاليف التسويقية نتيجة ضيق السوق المحلية الناجمة عن ضعف القوة الشرائية للمستهلكين بسبب انخفاض مستوى الدخول.

2 – تحديات متعلقة بالإدارة والخدمات العمومية:

-غياب دور الإدارة المحلية ببلدية توقرت في مجال القيام بالدراسات وإقامة المدن والتجمعات الصناعية والخدمية والبني التحتية التي تتطلبها هذه المشاريع.

-غياب الأطر التنظيمية والهياكل الإدارية اللازمة لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات بالمستوى الذي يحقق الغايات المنشودة من تلك الإستراتيجية المطبقة على المستوى الولائي والوطني في مجال دعم التنمية.

-ارتفاع تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار حيث يتطلب ذلك وقتا كبيرا لإتمامها.

– ضعف شبكة الطرقات داخل البلدية.

-قصور وعجز في عمل البنوك التجارية والتي تعاني من البيروقراطية والبطء في المعاملات وارتفاع نسب الفوائد إلى جانب كثرة الضمانات المطلوبة.

3-تحديات أخرى:

-غياب الاتصال والتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات المحلية للوقوف على أهم انشغالاتهم ومشاكلهم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة.

- نقص الموارد البشرية المؤهلة خاصة العلمية المتخصصة.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المحلية في بلدية توقرت

تعاني بلدية توقرت معوقات تواجهها على جميع الأصعدة وضمن جميع المجالات سواء كانت طبيعية وبيئية واقتصادية واجتماعية، تحد من بلوغها تنمية محلية ناجحة على المستوى المطلوب والتي نذكر منها:

1 -المعو قات الاجتماعية:

وتتمثل المعوقات الاجتماعية في النقاط التالية:

-التوزيع الجغرافي للسكان غير المنتظم عبر تراب البلدية، وارتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين مناطق المدينة حيث نجد أن النسبة الأكبر تتمركز في وسط المدينة.

- نقص الوعي الناتج عن الافتقار والنقص في قنوات الاتصال والحوار بين المواطن والمسؤلين المحليين مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية.

-غياب التوافق والتناسب بين الزيادة في المعدلات السكانية والزيادة في الإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

- كثرة المشاكل الاجتماعية والآفات الاجتماعية من رشوة ومحسوبية ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في البلدية خاصة في الفترة الأخيرة مثل جرائم السرقة وتعاطي المهلوسات والمخدرات وتأثيرها على الإنفاق العام في البلدية.

2 -المعو قات الاقتصادية:

ومن العوائق والمشاكل الاقتصادية التي تقف في وجه قيام تنمية محلية في المنطقة :

- ضعف الهياكل القاعدية التي تعد عاملا أساسيا ومهما في التنمية المحلية حيث تؤدي دورا فعالا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فبالرغم من الأغلفة المالية والجهود المبذولة في هذا المجال ، إلا أننا نجد أن البلدية تعاني من قصور في شبكة الطرقات ورداءتها.

– ضعف التكامل الصناعي والمؤسساتي بين الصناعات في مؤسسات القطاع الخاص سواء كانت صناعات كبيرة أو صناعات متوسطة أو صناعات صغيرة ، حيث يعتبر التكامل الصناعي من أهم مقومات نجاح التنمية المحلية الناجحة من الناحية الاقتصادية ، ورغم هذا فإن المدينة تشهد قصورا في هذا المجال رغم التزايد المستمر لإعداد مؤسسات القطاع الخاص.

– انتشار البطالة في وسط مجتمع المدينة يعد من أشد العوائق (الاقتصادية، الاجتماعية) التي أدت إلى التقليل من القدرة الشرائية للمواطن وبالتالى التوجه نحو كافة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

–القصور في استغلال الموارد الطبيعة المتاحة ،ونخص بالذكر القطاع الفلاحي بالرغم من أن بلدية توقرت تتوفرعلى مقومات هائلة للنهوض به وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل.

–غياب التكامل القطاعي الذي يتم بين القطاعات الصناعية والتحويلية مع القطاعات الاستخراجية والفلاحية التي تسمح بتوفير المنتجات المحلية وبالتالي تحقيق الاستقلالية المحلية من جانب المتطلبات المجتمعية وخاصة في مجال الغذاء، فنجدها مثلا مشتهرة بالإنتاج الفلاحي في مجال التمور لكن لا نجد مصنعا لصناعة معجون التمر او مشتقاته ....

– تعاني مختلف الجماعات المحلية من صعوبات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية ،ويطرح هذا الأمر بحدة أكبر بالنسبة للبلديات النائية والمعزولة التي تقل حصيلتها الجبائية نتيجة قلة النشاطات الاقتصادية بها مما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة ، مما يضعف بها التنمية المحلية.

–انتشار الأسواق الموازية مما يؤثر على النشاط التجاري بصفة عامة وعلى موارد المنطقة الجبائية من جهة أخرى.

–عدم الاهتمام بالقطاعات ذات المردودية الجيدة من الناحية الاقتصادية كالصناعات التقليدية وقطاع السياحة عموما، حيث بإمكان هذا القطاع استقطاب عدد كبير من اليد العاملة وتوفير عوائد معتبرة لاقتصاد هذه البلدية وخاصة أن المنطقة تزخربالمناطق السياحية الهامة والصناعات التقليدية ذات الطلب المحلي والوطني.

3– المعوقات البيئية والطبيعية:

تعاني بلدية توقرت من عدة عراقيل طبيعية وبيئية أثرت ومازالت تؤثر سلبا على مسيرتها التنموية ومن هذه العراقيل نذكر:

– سوء تسيير في استغلال الموارد المائية بالنظر الى أن المنطقة تزخر بهذ المورد الحيوي كما هو معلوم ان المنطقة ذات مناخ جاف الذي يعيق من تقدم ونجاح المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي.

–الاستغلال المفرط والغيرمنظم للمياه الجوفية والتي تعتبر ثروات غير متجددة بسرعة.

–ملوحة التربة ومياه الري.

– مشكل التلوث الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة نظرا لصرف النفايات بصفة غير منتظمة.

– قساوة المناخ ذو الطابع القاري الذي يتميز بدرجة حرارة عالية بالإضافة إلى الرياح الساخنة التي تشكل خطرا على المحاصيل الزراعية.

– مشكل التصحر الذي بات يؤثر على الحالة الطبيعية والبيئية للمنطقة ويشكل خطرا كبيرا على حياة المواطن وذلك من خلال تلويث الهواء بالغبار والأتربة حيث أصبحت أتربة الأراضي غير صالحة للزراعة وان استصلحت تستلزم مبالغ مالية كبيرة.

–الا فتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي بالإضافة إلى غياب المناطق المخصصة لرمي النفايات ليس فقط على مستوى المصبات النهائية في المدينة وإنما حتى على مستوى الأحياء، حيث لاحظنا أن هناك كمية كبيرة من النفايات المكدسة من مختلف الأنواع. وهناك مجموعة كبيرة من المزابل الفوضوية وغير المراقبة مما يدل على غياب دور المجالس البلدية في أعمال التنظيف وجمع النفايات والتخلص منها وإحداث وصيانة شبكات تصريف المياه المستعملة ، ومراقبة الماكولات ومحلات بيع المواد الغذائية (اللحوم ، الأسماك ، المقاهي ، الخضر...) والمحافظة على النظافة والصحة العامة.

- معوقات أخرى :

بالإضافة إلى هذا نجد معوقات وصعوبات تعاني منها البلدية في تجسيد التنمية المحلية منها:

–غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة حول أبنيتها وحصرها واستخداماتها وعلاقتها مع المجتمعات المجاورة، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية والكوادر المتخصصة في مجال التنمية المحلية ، وكذلك عدم توفر استراتيجية واضحة وثابتة لتنمية المنطقة.

–سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية والنزاعات الشخصية على حساب المرفق العام.

–غياب مساهمة البلدية في دعم مختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والنوادي وغياب كل أشكال المساعدة والدعم المالي لضمان استمرار هذه الأنشطة (اجتماعية , ثقافية , رياضية) التي تقوم بها الجمعيات والنوادي وغياب التنظيمات الخاصة بهذه الأنشطة البنايات والتجهيزات الضرورية لها: كدور الشباب ، المسارح ، المركبات الثقافية والمكتبات العمومية... الخ.

– وجود ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن التقرتي وثرواته الطبيعية البيئية ، وهنالك أيضا غياب نسبي ونقص في تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المراعي والغابات والبيئة بشكل عام والتي تدعم مشاريع وبرامج مكافحة التلوث.

المطلب الثالث : سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ببلدية توقرت

– توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع توضيحها والقضاء على البيروقراطية.

– توفير نظام جبائي محفز وفعال يساعد على توفير محيط استثماري ملائم.

– تحسين مستوى الهياكل القاعدية بما يتلائم مع متطلبات التطور الصناعية الحديث خاصة في مجال النقل.

– انجاز مراكز التأهيل ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال لضمان بقاء المؤسسات الخاصة في المراحل الأولى لبداية نشاطها.

– تفعيل دور الهيئات التي خصصتها الدولة لدعم المؤسسات الخاصة (المتوسطة والصغيرة) وبالتالي دعم التنمية المحلية بالبلدية. ومن بين هذه الهيئات نذكر مايلي:

– مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

– الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتشغيل (ANSEJ) .

– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) .

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEMM) .

– البنوك الممولة.[1]

إن هذه الهيئات هي عبارة عن العناصر التي تعكس مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في بلدية توقرت والتي كانت ولا تزال أهم سبل تفعيل دور المؤسسات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) في التنمية المحلية بالمنطقة من خلال المساهمة في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق العوائد المالية والاقتصادية والارتقاء بالمتطلبات الاجتماعية من تنوع في التشكيلة الإنتاجية والخدمية.

إذا كانت الوسائل السابقة ما يجب على الدولة تبنيه لضمان نجاحها في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة، فهناك بعض الوسائل التي تقوم بها المؤسسات الخاصة في حد ذاتها للتطوير من نفسها والحفاظ على استمراريتها وتحسين مستواها التنافسي ومن بينها:

– تو ظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الإنتاجية والتسييرية ومحاولة تحسين قدرات هذه الموارد البشرية.

– تطوير الجهاز الإداري ورفع الكفاءات التسييرية باعتماد منهجية تسييرية تتوافق والمؤسسات الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الأداء واستعمال تكنولوجيات المعلومات في التسيير.

– مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية والاستفادة منها قدر المستطاع وفي أقل مدة زمنية وذلك من خلال التطوير والبحث وليس التقليد فقط.

[1]– مقابلة مع مدير الصناعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقرت على من الساعة 10:00 الى 11:00 صباحا.

– ترقية مستوى المنتجات من خلال الإنتاج وفقا لاحتياجات الأسواق المحلية وبأقل تكلفة ممكنة والسعي للحصول على شهادة ISO في وقت أصبح عنصر الجودة أهم العناصر التي تضمن التسويق .

– عملية التسويق أصبحت من التحديات التي تواجه المؤسسات الخاصة ولضمان مركز تنافسي في خضم هذا التغيير المتسارع يجب الاهتمام بالبحث العلمي لمتابعة التغيرات والتنبؤ بها ومن ثم التحكم فيها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التي قدمت في الفصل الثاني يظهر لنا واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية في بلدية توقرت من خلال التركيز على دراسة شاملة للمنطقة من حيث الموقع الجغرافي ، وإداريا وسياسيا واقتصاديا وتنمويا ومعرفة كل الإمكانيات والمؤهلات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي تزخر بها المنطقة وذلك في العديد من القطاعات والمتمثلة في : القطاع الزراعي والفلاحي والصناعي والاشغال العمومية ... إضافة الى العديد من المزايا التي تزخر بها المنطقة والتي تعتبر بوابة الى حقول المحروقات وانتاجها الوفير من التمور سنويا، كما أنها تضم مساحة زراعية ومخزون هائل من المياه الجوفية.

وفي ظل هذه الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، تشهد عدة قطاعات اهتماما كبيرا من السطات المحلية وذلك بدعمها وتشجيعها على الاستثمار من خلال منح قروض مصغرة وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في شتى المجالات.

ومن خلال الحديث عن الإمكانيات والمؤهلات التي تزخر بها بلدية توقرت التي اكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، يمكن من خلال ذلك دعم التنمية المحلية واستغلال امكانياتها. ومن أجل تجسيد ذلك، سعت الدولة الى وضع عدة برامج ومخططات تنموية ترجمت في المخطط البلدي للتنمية والبرنامج القطاعي غير الممركز وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية التي ساهمت بشكل كبير في التنمية المحلية التي مست العديد من المجالات وتلبية احتياجات المواطنين.

كما سعت الدولة الى تطوير ودعم القطاع الخاص وقد يظهر ذلك في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث تسعى الدولة الى الاهتمام وترقية القطاع الخاص وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة التي عجزت المؤسسات والمنظمات الأخرى عن تحقيقها وذلك بالشكل الذي يحقق التوازن بين مختلف الانشطة الاقتصادية .

وعليه نجد ان الدولة قد اولت اهتماما كبيرا بالقطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في البلاد ، فقد شهدت بلدية توقرت ارتفاعا كبيرا في تعداد المؤسسات الخاصة مقارنة بالقطاع العام ونشاطا في العديد من القطاعات الحيوية بالمنطقة ، وهذا راجع الى اهتمام المستثمرين لهذه الصيغة إضافة الى التسهيلات والاجراءات المبسطة في الحصول على القروض البنكية التي تقوم بتمويل المشاريع والمؤسسات الخاصة وذلك من خلال هيئات وطنية وضعت الدولة تحت تصرف المستثمرين وهي : الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، والوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر ومديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. وهو الامر الذي ساهم بشكل كبير التخفيف من حدة مشكل التمويل وخلق فرص العمل والتخفيف من البطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطن .

ولذلك فمن خلال هذه الاستراتيجية التي وضعتها الدولة لترقية التنمية المحلية والمرافقة الدائمة والمتواصلة، نجد ان المؤسسات الخاصة قد ساهمت وبشكل كبير ومتنوع في العديد من القطاعات الناشطة في بلدية توقرت، مما ساهم في إعطاء دفعة كبيرة للارتقاء بالمنتوج الوطني المحلي، الامر الذي يسمح بالاعتماد على بدائل أخرى غير المحروقات للاقتصاد الوطني ، كما انه يوفر عائدات جبائية تستفيد منها الجماعات المحلية وتدعم ميزانية البلدية .

من جانب آخر، يعاني القطاع الخاص في بلدية توقرت العديد من المعوقات والتحديات التي تقف عثرة في تفعيل التنمية المحلية منها : بيئية (طبيعية واجتماعية وإدارية ...). ولكن تسعى الدولة والسلطات المحلية للتخفيف منها باتخاذها مجموعة من الإجراءات وبرامج وتحسين للقوانين والتشريعيات التنظيمية وتفعيل دور الهيئات التمويلية التي خصصتها الدولة، الامر الذي يعطي دفعا قويا في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي وتحسين الظروف وتلبية احتياجات المواطنين والارتقاء بالاقتصاد الوطني.

الخـــــــاتمـة :

إن إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية برز في ثمانينيات القرن العشرين مع التحول الواضح نحواقتصاد السوق ولتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية المحلية ولا يكون ذلك إلا من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن وتنويع مصادر الدخل في إطار النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي ينادي بتحرير السوق ويدعو إلى إعطاء القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد مما دفع معظم الدول الى التخلي عن نموذج الاقتصاد المسير(المركزي) إلى نموذج اقتصاد السوق.

كما تبين لنا أنه وبالرغم من جهود توجه سياسات الدولة الجزائرية نحو تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بإشراكه في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتي هدفت إلى تشجيعه ودعمه من خلال تقديم المساعدات المالية والتسهيلات القانونية له إلا أنه عجز في السنوات الأولى للانفتاح نحو اقتصاد السوق عن القيام بالوظائف المنتظرة منه والمتمثلة في:

- الوظيفة الاجتماعية من خلال تحسين الدخول للأفراد بواسطة التشغيل.
- مساهمته في إنجاح البناء الاقتصادي وطنيا ومحليا كونه يمثل شريكا للدولة في تحقيق التنمية المحلية.

ولعل السبب الرئيسي في عدم قدرة القطاع الخاص على أن يكون فعالا هو حداثته وعدم امتلاكه الخبرة والتكنولوجيا والوضع الأمني الذي كانت تعيشه البلاد، وبعد عودة الأمن والاستقرار للوطن وزيادة اهتمام الدولة بالقطاع الخاص مما أعطاه دفعة كبيرة وجعله مجبرا على تدارك نقائصه والقيام بالمهام المنوطة به.

ويمكن القول أن فرضية مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية مقبولة خاصة بعد عملية الخوصصة ونجاحه في تحقيق بعض الانجازات وتقديم خدمات معتبرة في مجال التشغيل وفي مجال الخدمات العمومية.

ومن خلال ما تمت دراسته في هذا البحث وهو دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية ببلدية توقرت، نخلص إلى **النتائج** التالية:

- بلدية توقرت تمتلك مجموعة من الإمكانيات التي تجعلها محطة أنظار وتؤهلها لاستقطاب مجال استثماري هائل، إلا أن الاستغلال غير المدروس بات عقبة في وجه هذه الإمكانيات التي تعتبر من أهم المدخلات للارتقاء بالتنمية المحلية.
- من خلال دراستنا للقدرة المالية للبلدية نجد أنها تمتلك موارد مالية معتبرة، إلا أن معاناتها تكمن في سوء التسيير والاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد التي تحصلت عليها في البرامج والمخططات التي وجهت في سبيل الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلدية، حيث سجلت البلدية غيابا ملحوظا في الهياكل الثقافية والترفيهية والخدماتية والرياضية.

الخـــــــاتمـة :

- تشتغل في بلدية توقرت مجموعة من المؤسسات الخاصة تؤهلها لخلق نسيج إنتاجي وصناعي متكامل وهادف ولكنها تتوزع بطريقة غير متوازنة على مستوى المنطقة وعلى قطاعات نشاطها.
- لقد سجلنا من خلال هذه الدراسة مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية والتي يمكن اعتبارها مقبولة خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وذلك لمساهمتها في توفير الموارد المالية من خلال الإيرادات الجبائية ونشاط بعض القطاعات الحيوية في المنطقة على غرار قطاع الخدمات العمومية والصناعات الغذائية والقطاع التجاري، هذا بالإضافة إلى توفير مناصب العمل وإمداد المواطنين بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات مع تسجيل معدل مساهمة متوسط في المجال السياحي ومجال الصناعات التقليدية.

ولتحقيق فاعلية أكثر في أدوار القطاع الخاص، نسجل بعض **التوصيات** فيما يلي:

- العمل على التحسيس والتوعية بالدور الفعلي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية وهذا من خلال ندوات للتحسيس والتعريف بكل القطاعات التي ينشط فيها القطاع الخاص، وذلك دور الثقافة ودور الشباب، بهدف توعية الشباب بوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة فقط.
- إنشاء هيئات تكوين تكون متخصصة في التنمية المحلية وتأهيل الكفاءات المحلية من أجل القيام بهذه العملية.
- يجب توثيق الصلة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والقطاع الخاص والهيئات المسئولة عنه من أجل الوصول إلى النماذج التي تسمح باستغلال خصائص القطاع الخاص في التنمية الوطنية والمحلية.
- إعادة النظر في التوزيع غير المتوازن للمؤسسات الخاصة في بلدية توقرت مع خلق التكامل والتفاعل فيما بينها عن طريق التوجه إلى العمل الإنتاجي والصناعي معا واللذان يحكمهما مبدأ العقلانية.
- دعم وتشجيع المؤسسات الخاصة التي تعمل في نشاط القطاع الغذائي التحويلي إلى الاستثمارفي المنتوج المحلي مثل: استثمار في مادة التمر التي تزخر بها بلدية توقرت من حيث الوفرة والنوعية، وذلك بغية توفيرمناصب الشغل والارتقاء بالمنتوج الوطني والاستفادة من هذا المنتوج الحيوي وتحويله الى مواد غذائية أخرى كمشتقات لها والمساهمة في الاقتصاد الوطني الذي يؤثر بشكل كبير على التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن وتوفير متطلباته واحتياجاته اليومية.

قائمـــة المراجـــع:

- **الكتـــــب :**

1- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة الجنان ، 1977.
2- أحمد الكواز ،" بيئة القطاع الخاص النظرية و الواقع" ،(أوراق مختارة من المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 25/23 مارس 2009.
3-أحمد رشيد، "التنمية المحلية"، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.
4-أحمد رشاد عبد اللطيف، " التنمية المحلية" ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2011.
5- أحمد مصطفي خاطر، " تنمية المجتمع المحلي"، الإسكندرية، المكتب الجامعي ،1999 .
6-أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية"، الأردن، دار وائل للنشر، 2010.
7- جمال حلاوة ، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع،2009.
8- حمدي الحمادي ، مترجم، بحوث تنمية المجتمع - المفاهيم والقضايا الإستراتيجية ،بيروت،الدار العربية للعلوم.
9- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ،1995.
10- سالم عرفة سيد، إدارة المخاطر الاستثمارية، عمان، دار الراية ،2009 .
11- سعد طه علام ،"التنمية و الدولة"، القاهرة ، دار طيبة ، 2004 .
12- صالح زياني، مراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية العالمية - قضايا وإشكالات"، الجزائر، دار قانة للنشر والتوزيع،2010.
13- طابع محمد سالمان، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية، المشاركة الشعبية مدخلا"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
14-عادل الهواري مختار ،"التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1993.
15- ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ،" التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص "، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
16-مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية ، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،1997 .
17- محمد عبده فاضل الربيعي، "الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، القاهرة، مكتبة مدبولي ،2004 .
18- محمد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق ، الخصخصة أفاقها و أبعادها ، بيروت ، دار الفكر، 2003.
19- محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ب س ن ،2013.
20- مصطفي الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، الإسكندرية، دار منشأ المعارف، 1987.
21- محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، " تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
22- منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2003.
23- مجموعة من الخبراء، "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر" ، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008.
24- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، لبنان ، دار النهضة العربية، 1987 .

- **المذكـــــــرات والأطروحات :**

1- الزوهير رجراج ،" التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق ،"(مذكرة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ،2013/2012).

2- خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي - دراسة مقارنة- (أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2014/2013)
3- خيضر خنفري،" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق "(أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3 ،2011/2010).
4- خميسي مقداد، "واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزاء خلال الفترة الممتدة 2008/1990 حالة ولاية البليدة "،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2009/2008) .
5-سفيان ريميلاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"،(رسالة ماجستير، حالة بلدية الجزائر الوسطى ،جامعة الجزائر2 ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010).
6-زينة طاهري، "التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص - دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي-(مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012).
7- عيساوي نادية ،تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة : دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005).
8-لمزواد صباح ، "دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة - د راسة ميدانية في المدينة الجديدة على منجلي"،(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري،جامعة قسنطينة ،السنة الجامعية 2001/2000).
9- محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ،(رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي2009/2008).
10- يسبع عبد القادر ، "مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة"حالة الجزائر ،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2010**).**

- ***الملتقيـــات والدوريـــات:***

1-أحمد شريفي ،" تجربة التنمية المحلية في الجزائر " (مقال منشور مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة عدد 40 ،2009).
5-خليل خميس، "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09(2011).
2-عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية(مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، دولة قطر،19-20 ديسمبر 2011**.**
3-عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، عدد 07 (2010) .
4-سفيان ابن عبد العزيز، " دعم وتطوير القطاع كلية الترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 61 ،2013.
6-فريد بشير طاهر، " محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية"، مجلة التعاون، عدد 51 (2000).
7-عبد الناصر برانى ، ميلود زنگري،" قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية - سبل استفادة الجزائر منها- (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق): معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج،14-15 أفريل 2008).

8-عبد الله خبابة ، لعجي سعاد، " التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج،14-15افريل 2008).
9-على بوعمامة ، بوعمامة نصر الدين،" مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها (مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق -":معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي برج بوعريريج،15/14 أفريل 2008).
11-عمر شريفي ،" الإطار العام للجباية المحلية و دورها في دفع عجلة التنمية المحلية " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع و آفاق): معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج،14-15 أفريل 2008).
12-عبد الرزاق مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر " مجلة الواحات البحوث والدراسات، عدد 09 ،2010.
2-محمد حسن آل ياسين، "التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 04 (2001).

- ***القوانيـــــن :***

* المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق ل 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 04، الفقرة ب، ص08.

- ***المقابـــلات :***

- مقابلة مع مدير مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية توقرت يوم 2022/08/24.
- مقابلة مع مديرالفلاحة لولاية تقرت بتاريخ 2022/08/29 .
- مقابلة مع مدير مديرية السياحة والصناعت التقليدية لولاية توقرت بتاريخ 2022/08/30 .
- مقابلة مع مدير مديرية الضرائب لولاية توقرت يوم 2022/08/23.
- مقابلة مع مدير البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية توقرت، يوم2022/08/17.
- مقابلة مع ممثل مكتب التجهيز والاستثمار لبلدية توقرت يوم 2022/08/22.
- مقابلة مع الأمين العام لبلدية توقرت يوم 2022/08/22.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

1-Fabrice p; les tics dans le développement local de la réunion ,France (outre Inner) : université de la réunion 2007. P 05.
2-Guide De La Méthodologie De Palification Locale; Cornaient " Labourer un Plan De Développement Local ", réalisé par la DGAT/DLR Ministère De L'économie Et Du Développement Ouagadougou ; Mars, 2000, P10.
3-Joseph Laugier Pierre Dufaud et Claude Lacour Espace Régional Et Aménageant Du territoire Edition Dalloza Paris 1979, P29.

فهـــرس الجـــداول

- جدول رقم(01) المخطط البلدي للتنمية PCD بلدية توقرت 47

- جدول رقم (02) البرنامج القطاعي غير الممركز PSD بلدية توقرت 49

- شكل رقم(03)يوضح الاغلفة المالية في اطار صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية

FCCL خلال الفترة 2020/2015.....50

- جدول رقم (04) حصيلة المؤسسات الخاصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بلدية

توقرت.....51

- جدول رقم (05)توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة حسب النشاط في بلدية

توقرت.....52

- جدول رقم (06) تطور عدد العمال في القطاع الخاص في بلدية توقرت سنة 2020/2015

.....54

- جدول رقم (07) تطور الإيرادات الجبائية لبلدية توقرت سنة 2020/2015 55

الفهـــرس

إهـداء

شكـر

المقدمة 2

الفصل الأول :الإطار المفاهيمى و النظري للد راسة 9

المبحث الاول :الإطار النظري للتنمية المحلية..... 10

المطلب الأول :ماهية التنمية المحلية.....10

أولا:نشأة التنمية المحلية 10

ثانيا:تعريف التنمية المحلية.....11

ثالثا: أهداف التنمية المحلية.....14

المطلب الثاني :نظريات ومراحل التنمية المحلية 16

المطلب الثالث :مجالات ونماذج التنمية المحلية 21

المبحث الثاني :ماهية القطاع الخاص.....27

المطلب الأول : مفهوم القطاع الخاص.....27

أولا: نشأة القطاع الخاص.....27

ثانيا:تعريف القطاع الخاص 28

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الخاص.....32

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نمو القطاع الخاص.....35

خلاصة الفصل الأول.....39

الفصل الثاني :. واقع ودور القطاع الخاص وسبل تفعيل التنمية المحلية في بلدية توقرت..... 41

المبحث الأول :التعريـــف بوحـــدة الدراســـة (بلدية توقـرت).....41

المطلب الأول : التعريـــف الجغرافـــي (الموقع والمساحة) 42

المطلب الثاني : التعريـــف بالمنطقة إداريـا وسياسيـا 43

المطلب الثالث : التعريـــف بالمنطقة اقتصاديـا وتنمويـا.....43

المبحث الثاني :القطاع الخاص ودوره في تفعيل التنمية المحلية(بلدية توقـرت).....46

المطلب الأول : الواقـــع التنموي على المستوى المحلي بلدية توقـرت 46

المطلب الثاني : واقـــع ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بلدية توقـرت.....51

المبحث الثالث : تحديـــات وسبل تفعيل القطاع الخاص في التنمية المحلي(بلدية توقـــرت).....58

المطلب الأول: تحديـــات تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بلدية توقـرت.....58

المطلب الثاني: معوقـــــات التنمية المحلية بلدية توقـرت.....59

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بلدية توقـرت.....62

خلاصة الفصل :.....64

الخاتمـــة:.....66

قائمة المراجـع.....68

ملخص الدراسة :

تشير الدراسة إلى التعرف على التغيرات الحاصلة خلال السنوات الاخيرة ببلدية توقرت، وذلك من خلال عرض وتفسير كل ما يتعلق مساهمة القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية على المستوى المحلي ، وقد اعتمدنا على المقارنة وتحليل والتعرف على البرامج والمخططات التنموية للبلدية وبعض الاحصائيات للمشاريع المنجزة في عدة قطاعات منها القطاع الصناعي -الفلاحي والتجاري... خلال الفترة الممتدة من 2020/2015 لصالح متطلبات السكان كاستجابة لمتطلباتهم واحتياجاتهم ، والكشف عن الحقائق المهمة لواقع التنمية المحلية في بلدية توقرت ، وعن الانجازات المحققة من المشاريع التنموية كتلبية لمتطلبات السكان ، المتمثلة في التوصيل بالكهرباء والغاز لكافة الأحياء داخل البلدية ، وإنجاز المشاريع العمومية الحيوية وتجهيزهم ،بالإضافة إلى بناء دور الثقافة والحدائق العامة والمنشآت الرياضية ...، كما أن الدراسة تشير إلى وجود بعض الصعوبات والعوائق الخاصة بإنجاز المشاريع ،بالإضافة إلى عدم الانطلاق في بعض المشاريع ، والفشل في إنجازها ،كما أعطت توضيحات رقمية وبيانية لوصف الوقائع الحاصلة خلال الفترة 2020/2015.
الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية ، القطاع الخاص ، بلدية توقرت.

Résumé de l'étude :

L'étude se réfère à l'identification des changements survenus ces dernières années dans la commune de Touggourt, à travers la présentation et l'interprétation de tout ce qui touche à la contribution du secteur privé dans l'activation du développement local au niveau local. secteur... durant la période s'étendant de 2015/2020 en faveur des exigences de la population en réponse à leurs exigences et besoins, et la divulgation de faits importants de la réalité du développement local dans la commune de Touggourt, et sur les réalisations de des projets de développement répondant aux besoins de la population, représentés par le raccordement en électricité et en gaz de tous les quartiers de la commune, et la réalisation et l'équipement de projets publics vitaux, en plus de la construction de maisons culturelles, de parcs publics et d'installations sportives.. L'étude indique également l'existence de certaines difficultés et obstacles liés à la mise en œuvre des projets, en plus du manque de lancement dans certains projets, et de l'échec de leur achèvement, car elle a donné des précisions numériques et graphiques pour décrire les faits survenus. Durant la période 2015/2020.

Mots clés : développement local, secteur privé, commune de Touggourt